



مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات
Damascus Center For Research and Studies

دراسات سياسية

عودة

المسألة الشرقية

تحولات السياسة والدولة
في الشرق الأوسط

د. عقيل سعيد محفوض

مؤسسة بحثية مستقلة تأسست عام ٢٠١٥، مقرّها مدينة دمشق، تُعنى بالسياسات العامّة والشؤون الإقليمية والدولية، وقضايا العلوم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والعسكرية والأمنية، وذلك بالمعنى المعرفي الشّامل (نظرياً، وتطبيقياً)، بالإضافة إلى عنايتها بالدراسات المستقبلية/الاستشرافية، وتركيزها على السياسات والقضايا الراهنة، ومتابعة فاعلي السياسة المحلية والإقليمية والدولية، على أساس النّقد والتقييم، واستقصاء التداعيات المحتملة والبدائل والخيارات الممكنة حيالها.

جميع حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٨

سورية - دمشق - مزة فيلات غربية - خلف بناء الاتصالات - شارع تشيلي - بناء الحلاق 85

www.dcrs.sy

info@dcrs.sy



مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

عودة المسألة الشرقية

تحولات السياسة والدولة في الشرق الأوسط

د. عقيل سعيد محفوض

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

مداد



المحتويات

3.....	ملخص
4.....	مقدمة
5.....	أولاً- في الإشكالية والمقولات الرئيسة
7.....	ثانياً- سوسيولوجيا الدولة
12.....	ثالثاً- ديناميات "المسألة الشرقية"
16.....	رابعاً- من "المسألة الشرقية" إلى "المسألة الاستعمارية"
20.....	خامساً- حدود سايكس - بيكو وأخواتها
23.....	سادساً- من "الفشل الدولي" إلى "الفشل الإقليمي"
23.....	نظام إقليمي مخترق؟
26.....	من "دولة الانتداب" إلى "الدولة الوطنية"
28.....	من "الدولة الوطنية" إلى "الدولة الفاشلة"؟
33.....	سابعاً- التمرکز حول الدولة
36.....	النظام السياسي
37.....	الجيش والسياسة
39.....	ثامناً- عودة المسألة الشرقية
41.....	خاتمة
42.....	المراجع

ملخص

كشفت الحرب في سورية والعراق عن مؤشرات متناقضة أو متعاكسة حول ظاهرة الدولة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، ما يُظهرُ ضعف الدولة وقوتها في آن، ويُبيّن التحوّل في طبيعة السياسة والدولة وفكرة الدولة وواقع الدولة، في المنطقة، وكيف أن ديناميات المسألة الشرقية وما بعد الحرب العالمية الأولى كانت عاملاً مؤسساً أو محدداً لظاهرة الدولة في المنطقة، إذ كان للعامل الخارجي وزنٌ نسبيٌّ كبيرٌ بهذا الخصوص.

عندما يجري الحديث عن "إعادة إنتاج" ديناميات المسألة الشرقية، فهذا يشمل "إعادة إنتاج" للنزاعات وتفخيخ العلاقات والتفاعلات بين التكوينات الاجتماعية والثقافية والدينية وغيرها، كما بين الدول أو أشباه الدول القائمة، وبروز اتجاهات الهيمنة الإقليمية، وتأكيد طبيعة الدولة السلطانية أو الأميرية أو دول "الملل والنحل"، وإجهاض إمكانية بروز دولة وطنية قوية ومستقرة، أو اتجاهات تعاون أو تضامن على مستوى الإقليم.

اتبعت الدولة في الشرق الأوسط مساراً قد يبدو معاكساً لمسارها في أوروبا، إذ تشكلت قانونياً وسلطوياً، ولم تتشكل مجتمعياً وثقافياً بعد، أو هي لم تتمم تشكيلها الضروري هذا! ولكن هذا الانتشار للدولة أو تبنيها لم يكن بفعل إرادة التأثير والتلقي الذاتي، أي أنه لم يكن إرادياً بالأساس، حتى لو أصبح جزئياً كذلك فيما بعد.

وإذا كانت الحرب العالمية الأولى ونهاية المسألة الشرقية أدّت إلى قيام الدولة الحديثة أو ما يعرف بـ "دولة الاستعمار" في المنطقة، إلا أن طبيعة الدولة تغيرت طوال العقود التالية، وقد ظهرت "دولة ما بعد الاستعمار" أو "الدولة الوطنية"، وثم كانت "الدولة السلطانية" أو "المتضخمة"، ثم "الدولة الفاشلة" ومؤشرات انهيار الدولة، وبالمقابل مؤشرات بقاء الدولة وتعزيزها أو تأكيدها.

تتألف الدراسة من مقدمة وثمانية محاور، هي: أولاً في الإشكالية والمقولات الرئيسة، وثانياً: سوسيولوجيا الدولة، وثالثاً: ديناميات "المسألة الشرقية"، ورابعاً: من "المسألة الشرقية" إلى "المسألة الاستعمارية"، وخامساً: حدود سايكس-بيكو وأخواتها، وسادساً: من "ال فشل الدولي" إلى "ال فشل الإقليمي"، وسابعاً: التمرکز حول الدولة، وثامناً: عودة المسألة الشرقية. وأخيراً الخاتمة.

مقدمة

يذهب بعض التقديرات في الدراسات السياسية والاجتماعية إلى أن الصراع في المنطقة العربية والشرق الأوسط، تحديداً ما يجري في سورية، هو بمثابة "خط الصدع" في السياسة الإقليمية والدولية، وأن مخرجات ذلك الصراع سوف تُعبر إلى حد كبير عن طبيعة النظام الإقليمي والدولي في المرحلة القادمة.

وتشهد المنطقة مصادر أو فواعل تهديد رئيسة تتمثل ب: اهتزاز وأحياناً انفجار الدولة وفكرة الدولة من جهة، وثباتها واستمراريتها من جهة أخرى، وبروز دور نشط للفواعل والشبكات من غير الدول، تحديداً التنظيمات الجهادية التكفيرية، والتدفقات الإعلامية والسياسية والثقافية، وتدفقات الأشخاص والموارد، وتزايد عوامل التغلغل والتأثير الخارجي، ومراجعة الجغرافيا السياسية والدولية، وتغير فكرة الدولة والوطن والمواطنة والهوية، بما في ذلك تغيير الحدود أو إزالتها وتجاوزها من جهة وتثبيتها وتعزيزها من جهة أخرى، وارتفاع مستوى "المخاطرة" و"عدم اليقين" تجاه اللحظة الراهنة ومسارات الأمور في المستقبل.

تتصّى الدراسة أنماط أو ديناميات السياسة الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط منذ ما عُرف بـ "المسألة الشرقية" أو منذ الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم، لا تستعرض كل تلك الأنماط وإنما تركز على ما تعدّه خط التطور الرئيس، إذا صح التعبير، ويتصل ذلك بديناميات الهيمنة والتغلغل والاختراق في المنطقة، وأنماط الاستجابة "المشرقية" تجاهها، وتطور الدولة في المنطقة، واحتمالات تغيير الحدود داخل الدولة أو بين الدول.

تتألف الدراسة من مقدمة وثمانية محاور، هي: أولاً في المقاربة والإشكالية والمقولات الرئيسة، وثانياً: سوسيولوجيا الدولة، وثالثاً ديناميات "المسألة الشرقية"، ورابعاً: من "المسألة الشرقية" إلى "المسألة الاستعمارية"، وخامساً: حدود سايكس-بيكو وأخواتها، وسادساً: من "الفشل الدولي" إلى "الفشل الإقليمي" ويتضمن: نظام إقليمي مُخترق، ومن "دولة الانتداب" إلى "الدولة الوطنية"، ومن "الدولة الوطنية" إلى "الدولة الفاشلة"، وسابعاً: التمرکز حول الدولة، ويتضمن النظام السياسي، والجيش، وثامناً: عودة المسألة الشرقية. وأخيراً الخاتمة.

أولاً- في الإشكالية والمقولات الرئيسية

يحيل تعبير "المسألة الشرقية" إلى السياسات الأوروبية تجاه السلطنة العثمانية، واستجابة الأخيرة لها، تحديداً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، وصولاً إلى انهيار السلطنة في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914-1918). وقد أطلق الأوروبيون تعبير "المسألة الشرقية" على السياسات المتمحورة حول السلطنة العثمانية، كما أطلقوا تعبير "الرجل المريض" على السلطنة نفسها، ولا بد أن المقصود كان المشرق أو الشرق، اجتماعاً وثقافاً واقتصاداً أيضاً، وليس فقط السلطنة كدولة، وهذا ما تحدث عنه مثلاً إدوارد سعيد في كتابه الاستشراق¹.

غير أن التقديرات أو التسميات والمدارك النمطية عما سُمي بـ "المسألة الشرقية"، أغفلت جانباً هاماً في هذا الباب، وهو أن السلطنة أو المجال المشرقي لم يكن مجرد موضوع أو متلقٍ لسياسات الغرب، إنما كان شريكاً نشطاً أحياناً في تلك السياسات، وقد لعبت السلطنة على تناقضات ومنافسات ومخاوف الأوروبيين تجاهها أو مخاوفهم تجاه بعضهم البعض.

تطور الأمر بظاهرة الدولة التي شهدت المنطقة بعد الانهيار العثماني والسيطرة الأوروبية – بفعل ديناميات شتى – من "دولة انتداب" أو "دولة استعمار" حدثية مفروضة، إلى "دولة وطنية" أو دولة "ما بعد الاستعمار"²، ثم تطور الحال إلى "دولة تسلطية"³، وصولاً إلى "الدولة الفاشلة"، وهذا التوصيف الأخير، يمكن أن يشمل ليس الدول التي تشهد أنماطاً من الاضطراب السياسي والاجتماعي فحسب، وإنما ظاهرة الدولة في المنطقة ككل، ما يمكن أن يحدد حدودها ووجودها.

كانت المنطقة قبل مئة عام "نظاماً مخترقاً"⁴، سياساته محكومة بفواعل وأولويات خارجية أكثر منها داخلية، وكان لإدراجها الهامشي والطرفي في النظام العالمي بواعث اقتصادية في المقام الأول، وإن ظهرت بواعث أو أعراض سياسية أيضاً.

¹ إدوارد سعيد، الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء، ترجمة: كمال أبو ديب (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1984).

² انظر مثلاً: مسعود ضاهر، مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي (نيقوسيا-قبرص: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1994)، ص 15-30، ومواضع مختلفة.

³ انظر: خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1991).

⁴ المرجع السابق، ص 45-53.

عندما يجري الحديث عن "إعادة إنتاج" ديناميات المسألة الشرقية، فهذا لا يقتصر على طبيعة العلاقة بين المنطقة بوصفها "نظاماً إقليمياً" وطبيعة ديناميات التغلغل والاختراق، وإنما يشمل "إعادة إنتاج" –بالمعنى الذي يورده بيير بورديو⁵– للنزاعات وتفخيخ العلاقات والتفاعلات بين التكوينات الاجتماعية والثقافية والدينية وغيرها، كما بين الدول أو أشباه الدول، بما في ذلك بروز اتجاهات الهيمنة الإقليمية المتعارضة والمتعاكسة، وتأكيد طبيعة الدولة السلطانية أو الأميرية أو دولة "الملل والنحل"، وإجهاض أي إمكانية لبروز دولة وطنية قوية أو مستقرة أو حتى تدفقات للأفكار والموارد يمكن أن تعزز قوة المجال الإقليمي المقاوم والرافض للهيمنة الخارجية والداخلية⁶.

وكذلك مدخل "دراسات الدولة" من "دولة الانتداب" إلى "الدولة الوطنية" إلى "الدولة التسلطية"⁷، وصولاً إلى "الدولة الفاشلة" أو "المهددة بالفشل"، وهو ما يساعد في تفسير ظاهرة الدولة وتحولاتها في المنطقة العربية والشرق الأوسط، تحديداً ما يتصل بديناميات استقرارها واضطرابها، واحتمالات التقسيم وتغيير الحدود السياسية والدولية، ومثل ذلك من مؤشرات عودة الدولة وتعزيزها وتماسكها.

⁵ انظر مثلاً: برتران بادى وماري-كلود سموتس، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص 120.

⁶ عقيل سعيد محفوض، "من المظلومية إلى الفعل: تحديات فواعل المقاومة في عالم ما بعد الأحادية الغربية"، في مؤتمر: "غرب آسيا في عالم ما بعد الأحادية الغربية: تحديات المرحلة الانتقالية"، بيروت، 7 أيلول/سبتمبر 2017.

⁷ للاطلاع على تحليلات مختلفة لظاهرة الدولة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، انظر مثلاً: نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة: أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010).



ثانياً- سوسيولوجيا الدولة

ثمة مداخل أو مفاتيح عديدة لتحليل ظاهرة الدولة في المنطقة⁸، وتصعبُ الإجابةُ عن أسئلة السياسة والدولة في المنطقة، ما لم يتم توسيع دائرة البحث والتقصي انطلاقاً من سوسيولوجيا الدولة، وفكرة الدولة، ومخيال الدولة، وقوامة الأمة على الدولة؛ بل وأحياناً قوامة الملة والطائفة والقبيلة والعصبة إلخ... وتُعدُّ أكثر أهمية قوامة "الخارج" على "الداخل" أي ديناميات التغلغل والاختراق.

ثمة سوسيولوجيا للدولة في الشرق الأوسط تتمثل في الممارسات العلمية التي تتناول طبيعة وتكوين ودور ووظيفة الدولة في الإقليم. وتكتسب هذه السوسيولوجيا أهميتها التكوينية نظراً لكونها تتمتع بـ: زمانية خاصة بها.

وتبدو الدولة في المنطقة كما لو أنها "لا داخل" لها، كما يبدو الإقليم كما لو أنه "لا داخل" له" أيضاً؛ بالإضافة إلى أن الدولة في المنطقة العربية والشرق الأوسط هي حكومات وسلطنات أكثر منها دولاً بالمعنى المعروف للدولة لدى الغرب⁹. وإذا تبينت محددات تشكيل ظاهرة الدولة، أمكن

عندئذ –وهذا شرط لازم ولكنه غير كاف– المُضي في خطوات جديّة على طريق "تجاوز" ما هي فيه.

تمثل الدولة في الشرق الأوسط "نسخة مُعدّلة" أو "مُحدّثة" من الدولة السلطانية أو دولة "الملل والنحل" بفعل عمليتين أو ديناميتين: الأولى هي: التطور الطبيعي مع استمرار الأفكار والقيم التقليدية؛ والثانية هي: ضغوط وحوافز التغيير من الخارج. و"منذ قرون والدولة في البلاد العربية الإسلامية، سلطانية، تخدم السلطان، ظل الله على الأرض"¹⁰، وما تزال، بصفة عامة، محتفظة بهذا الدور، وقد أضافت إليه، تحديثاً وتطويراً، سمات إضافية بهدف إضفاء الشرعية على ما تقوم به.

⁸ عقيل سعيد محفوظ، ليفياثان المشرق: حول نشوء "الدولة الوطنية" أو "دولة ما بعد الاستعمار" في سورية، مقاربات تفسيرية، مخطوط غير منشور.

⁹ برتران بادي، الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وبلاد الإسلام، ترجمة: لطيف فرج (بيروت: مدارك للأبحاث والنشر، 2017).

¹⁰ عبد الله العروي، مفهوم الدولة (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1984)، ص 129.

نفترض أن ثمة سوسيولوجيا للدولة في الشرق الأوسط تتمثل في الممارسات العلمية التي تتناول طبيعة وتكوين ودور ووظيفة الدولة في الإقليم. وتكتسب هذه السوسيولوجيا أهميتها التكوينية نظراً لكونها تتمتع بـ زمانية خاصة بها، بحسبانها تشتغل على إقليم الشرق الأوسط الثقافي والحضاري في بيئته الإسلامية، في المقام الأول، ومن ثم بيئاته الفرعية (أو الانتقالية أو السابقة للحقبة الإسلامية)، فضلاً عن الزمانية الراهنة المتمثلة بطبيعة حضور الشرق الأوسط في النظام العالمي وحضور النظام العالمي فيه، تحديداً تأثير المرحلة الكولونيالية وما بعدها في تشكيل نظام الدول وتأثير الحداثة السياسية والمجتمعية والتبعية، وتأثير ردود الفعل في الإقليم تجاه كل ذلك.

كما أن السوسيولوجيا المفترضة تتميز باشتغالها على "بنية اجتماعية خاصة"؛ ذلك أن لمجتمعات الشرق الأوسط بنى مجتمعية "تضغط بطريقة حاسمة على ظروف وتوجهات تطورها السياسي"¹¹، لجهة التعدد العرقي والثقافي والمذهبي واللغوي، وتعدد أنماط العيش والقيم، ولكن كل ذلك في إطار الإسلام كجامع ثقافي وديني عام، وفي إطار جماعات لغوية كبيرة (التركية، العربية، الكردية، الفارسية، إلخ) كجوامع ثقافية هي الأخرى، وهكذا فإن التمييز لا ينشأ من وجود التعدد بذاته وإنما من طبيعة التفاعلات وحصيلة تطوراتها التاريخية وامتداداتها الراهنة،¹² فضلاً عن "اشتراكها"، على اختلافاتها وتمايزاتها الفرعية، في موقف اجتماعي ثقافي تجاه السياسة العالمية والعولمة، ولكن بصفة خاصة تجاه العصرية والديمقراطية والمجتمع المدني والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان.

رحلة الدولة من أوروبا إلى الشرق الأوسط

نشأت الدولة الحديثة في الشرق الأوسط بشكل طارئ ومُتَعَجِّل، وثمة تفسيرات مدرسية وأكاديمية عديدة لذلك¹³، منها مثلاً تفسيرات السوسيولوجي التركي علي كازانجيكي، وعالم السياسة الفرنسي من أصل إيراني برتران بادى، والسوسيولوجي الهندي-الباكستاني حمزة علوي

¹¹ برتران بادى، التنمية السياسية (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2001)، ص 173.

¹² انظر مثلاً: دانيال بروميرغ (معد)، التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ (بيروت: دار السابق، 1997).

¹³ انظر مثلاً: برتران بادى، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة: جوزيف عبد الله وجورج أبو صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، دون تاريخ)؛ وأحمد أبو زيد، الدولة في العالم الثالث: رؤية سوسيولوجية (القاهرة: دار الثقافة، 1985).



اتبعت الدولة في الشرق الأوسط مساراً قد يبدو معاكساً لمسارها في أوروبا، إذ تشكلت قانونياً وسلطوياً ولم تتشكل مجتمعياً وثقافياً بعد، أو هي لم تتمم تشكيلها الضروري هذا.

الذين ارتأوا أن نشوء الدولة في المنطقة هو -في جانب منه- نتيجة عملية أو دينامية "الانتشار الثقافي"، انطلاقاً من المركز الأوروبي باتجاه الأطراف والعوالم غير الأوروبية¹⁴، ويكون ذلك إما بـ "التبني الاختياري أو

المحاكاة أو بالقوة المفروضة كولونيالياً". غير أن هذا التشكل بالغ التعقيد وله مضاعفات قاسية، لأنّ عملية محاولة بناء الدولة فيها تتطلب كذلك عملية بناء "أمة" وبناء اقتصاد وطني في الوقت نفسه، وتؤدي هذه المحاولة مثلثة الجوانب، وبخاصة في ظروف استمرار التبعية إلى وقوع المجتمع في براثن التسلطية، ودخول الدولة في مجال ممارسة العنف¹⁵.

اتبعت الدولة في الشرق الأوسط مساراً قد يبدو معاكساً لمسارها في أوروبا، إذ تشكلت قانونياً وسلطوياً ولم تتشكل مجتمعياً وثقافياً بعد، أو هي لم تتمم تشكيلها الضروري هذا¹⁶. ولكن هذا الانتشار للدولة أو تبنيها لم يكن بفعل إرادة التأثير والتلقي الذاتي أي أنه لم يكن إرادياً بالأساس، حتى لو أصبح جزئياً كذلك فيما بعد، وهو "لا يستجيب لاعتبارات داخلية بقدر ما يستجيب لعوامل خارجية المنشأ مرتبطة أساساً بالخطر العسكري الذي كانت تمثله الدول الغربية الجديدة [وهو] ما يبين أيضاً الطابع العسكري الذي ما لبثت أن ارتدته"¹⁷.

تتميز الدولة في المنطقة العربية والشرق الأوسط بـ:

- حضور مكثف ومُقرّر للعامل الخارجي في تشكيلها وفي سياساتها عموماً.
- لم تحقق مجتمعاتها درجة اندماج وتكامل مستقرة، كما لم تتجاوز فعلياً التشكيلات والولاءات التقليدية مجتمعياً، ولم تتقدم بوضوح إلى حالة المواطنة والمشاركة.
- لم تحقق النضج المؤسسي.
- لم يتطور مجتمع سياسي أو مدني مقابل الدولة.

¹⁴ عقيل سعيد محفوظ، ليفيathan المشرق، مخطوط.

¹⁵ نزيه الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة (بيروت: دار الساق، ط 1، 1992)، ص 28.

¹⁶ برتراند بادي، سوسيولوجيا الدولة، مرجع سابق، ص 89.

¹⁷ المرجع السابق، ص 90.

- تشهد حالة عدم استقرار مستمرة ومزمنة أحياناً ما تتطور إلى حالة اضطراب اجتماعي وسياسي وعنف وربما حرب أهلية.
- تتركز الموارد المادية والمعنوية في يد النظام السياسي والقوى المتحالفة معه.
- ضعف الأداء السياسي والمشاركة السياسية والشرعية.
- يمثل وجود إسرائيل والسياسات المرتبطة بها، وتداعيات ذلك، بشكل كبير على السياسات في دول المنطقة، وعلى مستوى الإقليم، وعلى مستوى علاقة الإقليم بالعالم.

وإذا دققنا اليوم في "مؤشر الدول الفاشلة" أو "المهددة بالفشل" حول العالم يتبين لنا أن الدولة في المنطقة العربية والشرق الأوسط هي "ضعيفة" أو "فاشلة"، ومفخخة بالعنف، وأما التدقيق في تقارير منظمات حقوق الإنسان والحريات فيبين لنا أن الدولة "قوية". هذا يذكر بمصفوفة ميغdal، إذ إحدى معادلاتها أو ثنائياتها: دولة قوية-مجتمع ضعيف، أو العكس إلخ... الواقع أن المعادلات تصح إلى حد كبير على الدولة في المنطقة، فهي "قوية" تجاه مجتمعها، "ضعيفة" تجاه أعدائها، ثم إنها "ضعيفة" أمام مجتمعاتها أيضاً، لأنها لم تحقق الشرعية أو القابلية المستمرة والمستقرة. وقد توسّل العلماء والباحثون توصيفات وتسميات ومفاهيم عديدة حول الدولة مثل:

"الدولة المبتزة" تشارلز تيللي¹⁸، "الدولة الرخوة" جونار ميردال¹⁹، "الدولة التسلطية" كلايف توماس وخلدون النقيب²⁰، "الدولة المتضخمة" جيليرمو أودانيل ونزيه الأيوبي²¹، "الدولة

¹⁸ برتران بادى وماري-كلود سموتس، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، مرجع سابق، ص 11.
¹⁹ المفهوم لـ عالم الاقتصاد السويدي جونار ميردال (Gunnar Myrdal)، قدمه وأعاد صياغته في كتابات مختلفة، انظر مثلاً:

Gunnar Myrdal, *Asian Drama. An Inquiry into the Poverty of Nations*, 3 Vols., (New York: Pantheon, 1968), & G. Myrdal, "The 'Soft State' in Undeveloped Countries", in: Paul Streeten, (Edit.), *Unfashionable Economics: Essays in Honour of Lord Balogh*, (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970).

²⁰ خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية. مرجع سابق.

²¹ نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، مرجع سابق.



المستوردة" برتران بادي²²، "الدولة الفاشلة"²³، "الدولة التابعة" أو "المختربة"²⁴، "الدولة السلطانية" عبد الله العروي²⁵، "الليفيثان الإسلامي" سيد ولي حسين رضا²⁶، إلخ.

²² برتران بادي، الدولة المستوردة: غربة النظام السياسي، ترجمة: شوقي الدويهي (بيروت: دار الفارابي، 2016).
²³ انظر مفهوم "الدولة الفاشلة" ومؤشراته في:

J. J. Messner, *Failed States Index, 2014*, (Washington: The Fund for Peace, 2014), at:

<http://library.fundforpeace.org/library/cfsir1423-fragilestatesindex2014-06d.pdf> (20-10-2014).

²⁴ انظر:

Carl Brown, *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game* (London: I. B. Tauris, 1984), p. 5.

وخلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مصدر سابق، ص 46.

²⁵ عبد الله العروي، مفهوم الدولة، مرجع سابق، ص 129.

²⁶ سيد ولي رضا نصر، الليفيثان الإسلامي: الإسلام وتشكيل سلطة الدولة (بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2016).

ثالثاً- ديناميات "المسألة الشرقية"

استمر إطلاق تسمية "المسألة الشرقية" على السياسات الخاصة بالمجال العثماني، سياسات الداخل والخارج، ولكن طرأ انحسار تدريجي في البعد الدلالي، الجغرافي والسياسي، للتسمية (المسألة الشرقية)، مع انحسار المجال أو السيطرة العثمانية في أوروبا ومنها إلى المشرق العربي وأطراف الجزيرة العربية، وصولاً إلى المركز العثماني (الأناضول). فقد حدث نوع من التآكل المتزايد في الرأسمال الرمزي وإمكانات القوة، كما حدث تغيير في الوزن النسبي للقوة والتمتع بها في النظام العالمي، وأصبحت السلطنة "تعتاش" على توازنات القوى ومنافسات الأطراف الدولية²⁷.

كان الموقف الدولي بمثابة "الموازن" للنزاعات وتجاذبات القوى وديناميات الحدود، في مستويين رئيسيين: الأول هو بين القوى الكبرى نفسها، بحيث تنتظم ضد أي طرف يحاول تغيير الجغرافيا العثمانية بالقوة، وحتى بالتحالف، مثال ذلك محاولة كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا

يمكن القول إن "سياسات المسألة الشرقية" استمرت بكيفية أو أخرى كإطار أو ناظم عميق لأنماط التفاعل بين المنطقة والنظام العالمي.

احتواء التغلغل الألماني في السلطنة؛ ذلك قبيل الحرب العالمية الأولى*. والثاني هو داخل السلطنة نفسها، بحيث يتم "احتواء" أي محاولة لتغيير جغرافيا النفوذ والقوة، وليس فقط جغرافيا الحدود.

يُنظر إلى الحرب العالمية الأولى بوصفها أحد أكثر الأحداث أهمية في التاريخ، إذ نقلت العالم من "عصر الإمبراطورية" إلى "عصر الدولة" ثم "عصر الاضطرابات"؛ وأدت إلى نظام عالمي غير مسبوق لجهة شموله وقوته، ودشّنت "القرن العشرين القصير"، من منظور التاريخ العالمي²⁸، "الطويل" من منظور المنطقة العربية والشرق الأوسط²⁹. ويمكن إعادة الكثير مما جرى في المنطقة

²⁷ عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

²⁸ إريك هوبزباوم، عصر التطرف: القرن العشرون الوجيز، 1914-1991، ترجمة: فايز الصياغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).

²⁹ وجيه كوثراني، الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل (بيروت: دار الطليعة، 2000).

(والعالم) إلى تلك الحرب، فقد غيرت فيها، و"هندست" كياناتها السياسية والدولية، ونظمت "وضعيتها" في النظام العالمي³⁰.

نتحدث هنا عن "سياسات المسألة الشرقية"، التي يمكن القول: إنها استمرت بكيفية أو أخرى كإطار أو ناظم عميق لأنماط التفاعل بين المنطقة والنظام العالمي. ويمكن تركيز تلك الديناميات في النقاط الرئيسة التالية، آخذين بالحسبان أنَّ الفصل بينها وتفرعها لا يستقيم، إلا لأغراض التحليل والتوضيح:

- دينامية مركبة، وسيرورة، وليست خطة محكمة أو مؤامرة، وما جرى في المنطقة، كان نتيجة أو حصيلة تفاعلات ومنافسات بين أطراف أوروبية، وما يقابل ذلك في المجال العثماني نفسه. وقد كانت المسألة الشرقية ديناميةً عثمانيةً بقدر (ربما أكثر) ما كانت أوروبية.
- ديناميات الاختراق الخارجي والضبط ما أمكن للتطورات والتفاعلات العثمانية، عوامل التجاذب وعوامل والتنافر مع البيئة الإقليمية والدولية.
- إدراج المنطقة في النظام السياسي العالمي، بعدما تم إدراجها في النظام الاقتصادي العالمي.
- الإجهاد (الداخلي والخارجي) كدينامية حرب، بحيث يتم استنزاف المجال، مادياً ورمزياً، لدرجة الإنهاك والعجز عن اتخاذ المبادرة في المواجهة، والانهيار من دون حرب أو بأقل جهد ممكن.
- تحول المجال العثماني من "طرف" في الصراع والهيمنة إلى "موضوع" لهما، ومن المواجهة معه إلى المواجهة داخله، أي بين مكوناته، أو ما يسمى "مواجهة بالوكالة".
- تشكل المنطقة، حيّز احتكاك أو صدام، اختبارياً، للاتجاهات ذات القابلية للهيمنة على النظام العالمي، إذ تُعدُّ الهيمنة على المنطقة، مُقدِّمةً أو شرطاً لازماً للهيمنة على النظام العالمي.

³⁰ انظر مثلاً: عقيل سعيد محفوظ، "كيف رسمت الحدود في الشرق الأوسط؟"، دراسة، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).

- تشهد المنطقة أنماط تحالفات متغيرة، داخل المجال العثماني نفسه، وبينه وبين الأطراف الأخرى، وبين الأطراف الأخرى نفسها، حوله.
- للفواعل الخارجية قوامة نسبية، أحياناً مُقرّرة، على تطورات الأمور، بحيث إن أي مبادرة خارجية، تؤدي إلى اصطفاف لدى مكونات وتيارات النظام في "المركز العثماني"، وكذلك الفواعل الخارجية.
- لم يمكن التوصل إلى حلول ولا تسويات مستقرة للمشكلات القائمة، والتي تمت هندستها بشكل قصدي أحياناً، بحيث تبقى المشكلات بمثابة "حقول ألغام" في العلاقات الإقليمية، كما تمت هندسة بعض البلدان، أو أكثرها، بحيث تبقى مفخخة بالعنف.
- الديناميات بوصفها حاجة تاريخية، وإنقاذاً للمنطقة أو تكوينات فيها من مخاطر التأخر، واستجابة لتحديات تنمية كبيرة. ويحدث في مثل هذا الحال ألا تقوم مقاومة لقوى الاحتلال، وقد كان ثمة سهولة نسبية في السيطرة على المنطقة، ليس الحديث عن فارق القوة، وإنما عن "عدم رغبة" بمقاومة الاحتلال، رغبةً به، مشوبة بنمط من الرهبة والشعور بالفارق واستحالة رده (الاحتلال)!
- بدأت الأمور –مع نهاية الحرب العالمية الأولى– كما لو أن "ثورة" حصلت وبدلت الأحوال جملة، وأقامت قطيعة بين ما قام وبين ما كان، بين اللحظتين العثمانية والكولونيالية، وقد برزت اتجاهات دولية حديثة، كما في تركيا وإيران، وقومية طامحة للتشكل الدولي كما لدى الكرد، وتوحيدية قومية أو إسلاموية، كما لدى العرب. وما مثل طموحاً ومشروعاً مجهضاً لدى الكرد³¹، بدا "دولة مصطنعة" و"تجزئة" واستعماراً لدى العرب³²، فيما كانت تركيا وإيران تجذّان السير في

³¹ عقيل سعيد محفوظ، الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013).

³² انظر مثلاً: مسعود ضاهر، مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، مرجع سابق؛ وفيما يخص سورية والمشرق العربي، انظر مثلاً: غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987).



"تغريبهما" واندماجهما في سياسات الدول الكبرى، وما يتصل بها من تفاعلات وتحالفات إقليمية ودولية³³.

³³ حول التحديث في تركيا انظر مثلاً: عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، وحول رؤية مقارنة لجوانب من تجربة التحديث التركية والإيرانية، انظر مثلاً:

Touraj Atabaki (Editor), *The State and the Subaltern: Modernization, Society and the State in Turkey and Iran* (London, New York: I.B.Tauris, 2007).

رابعاً- من "المسألة الشرقية" إلى "المسألة الاستعمارية"

اتخذت استراتيجيات أوروبا طابعاً عالمياً، إذ "تسارع التاريخ" بشكل غير مسبوق، تحديداً فيما يتصل بالمنطقة، خلافاً للقرون الأربعة السابقة من عمر الإمبراطورية العثمانية، وحتى قبل ذلك، أي قرون السيطرة السلجوقية والمملوكية؛ فقد حدث "زحف رأسمالي عاصف"³⁴، بكيفية أسهمت "في سياسات التوسع، بما فيها الغزو الاستعماري الكولونيالي"³⁵.

يقول المؤرخ إريك هوبزباوم: إنّه «على مدى ألف عام، كان الغزاة يأتون من الشرق، لا من الغرب. كانوا منذ القرن السابع، ينتسبون إلى شعوب وحكام ممن اعتنقوا الإسلام. وبحلول أواخر القرن الثامن عشر، كانت آخر تلك القوى الشرقية الغازية، وهي الإمبراطورية العثمانية، تعاني ضعفاً واضحاً، داخلياً وخارجياً، تحت وطأة الضغوط التي مارسها عليها الإمبراطوريتان الروسية والنمساوية، وكانت تتراجع في أوروبا وشمال البحر الأسود»³⁶.

مهدت الثورة الصناعية أواخر القرن الثامن عشر، "الطريق للنمو الاقتصادي الرأسمالي، وللتغلغل العالمي، وللثورة السياسية الفرنسية – الأميركية ... وقد تحدت الملامح العامة لتاريخ المئتين والخمسين سنة الماضية جراء الآثار العالمية المتزايدة لهذا النسق، وبمنطه المتميز بالتنمية من خلال عدم الاستقرار، وبفترات متتالية من النمو السريع الذي يؤدي إلى وقوع الأزمات، وإلى إعادة الهيكلة، وإلى الثورة في بعض الأحيان. وقد كان حجم النمو العالمي لهذا النسق متواضعاً في القرن التاسع عشر، ولم تعترضه، بالمقارنة مع مقاييس لاحقة، أي تحديات. والحقبة التي تلت العام 1914 هي التي أثبتت إمكانية خلق التصدع والزعزعة في العالم"³⁷.

تركز الاهتمام الأوروبي على السلطنة العثمانية بما هي مصدر تهديد، وبما هي فرصة في الوقت نفسه، ويمكن الحديث عن التهديد في بعده المتمثل باحتمال تحول "المجال العثماني" أو جزء منه من مصدر تهديد مباشر لأوروبا إلى مصدر تهديد غير مباشر لها أو لأطراف أوروبية ما، في حال تمت السيطرة عليه أو على أجزاء حيوية منه، من قبل قوة معادية، أو تمت استمالته ودخوله

³⁴ التعبير ل. أ. ل. هلهاد (1869-1924)، في: إريك هوبزباوم، عصر الامبراطورية: 1875-1914، ترجمة: فايز الصياغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 104.

³⁵ المرجع السابق، ص 102.

³⁶ المرجع السابق، ص 13.

³⁷ المرجع السابق، ص 12.



في تحالف مع طرف أوروبي على حساب طرف أو أطراف أخرى، تحديداً مع تزايد الصراع بين القوى الكبرى آنذاك على المجال الجغرافي والجيواستراتيجي للشرق، وبروز تحولات ثورية في اكتشافات مصادر الطاقة (النفط) في الشرق الأوسط، وفي استخداماتها الصناعية والعسكرية.

وكان الضامن الوحيد طوال قرنين من الزمن تقريباً هو الحفاظ على "رجل أوروبا المريض"، والتحالف ضد أي فاعل يريد تغيير الأمور في المجال العثماني؛ بل في المركز العثماني، لأن المجال

الجغرافي للسلطنة كان يتقلص بصورة مطردة، ومثله المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري؛ لكن الشعور بقرب نهاية السلطنة، وأنه لا بد من حلول أوروبا محلها، "كان أحد المحركات الدافعة لحركة التاريخ"³⁸.

مع بدء التراجع العثماني، وتزايد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة، لم يشكل المركز العثماني والشرق العربي أولوية سياسية وعسكرية كبرى، إلا في مرحلة متأخرة بعض الشيء.

كان من نتائج الحرب العالمية الأولى أن تغيرت خارطة العالم سياسياً ودولتياً وتقنياً واقتصادياً إلخ... فقد سقطت إمبراطوريات، وحدثت خسائر مادية وبشرية جسيمة، نظام عالمي وإقليمي للمعنى والقوة تهاوى، وانتهى "عصر الإمبراطورية" أو "القرن التاسع عشر الطويل" (1775-1914) بسقوط الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية النمساوية-المجرية وروسيا القيصرية، والإمبراطورية العثمانية. وبدأ نظام عالمي غير مستقر لجهة فواعله الرئيسة وتوازن القوى والسياسات فيه، حقبة يطلق عليها المؤرخ هوبزباوم "عصر التطرفات" أو "القرن العشرين القصير 1914-1991"³⁹، ولو أن دينامياته كانت أكثر وضوحاً، بدأت عملية "تغريب" عالمية فعلاً، في السياسة والاقتصاد والقوة والتنظيم والدولة والتكنولوجيا إلخ...، كما أن ذلك أخذ يتعزز بفعل الحرب العالمية الثانية، ثم "الحرب الباردة" التي كانت بمثابة إتمام لديناميات "عولمة" النتائج والتداعيات الأوربية للحرب لتصبح عالمية حقاً مع نهاية "الحرب الباردة" مع شيوع إيديولوجيا "نهاية التاريخ"!

³⁸ ديفيد فرومكين، سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط الحديث، 1914-1922، ترجمة: أسعد الياس (بيروت: دار الريس، 1992)، ص 32.

³⁹ إريك هوبزباوم، عصر التطرفات: القرن العشرون الوجيز، 1914-1991، مرجع سابق.

لكن حتى مع بدء التراجع العثماني، وتزايد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة، لم يشكل المركز العثماني والمشرق العربي أولوية سياسية وعسكرية كبرى، إلا في مرحلة متأخرة بعض الشيء. يقول المؤرخ ديفيد فرومكين إن «قلة من الأوروبيين من جيل تشرشل، كانت تعرف، أو يهتمها، ما يجري في إمبراطوريتي السلطان العثماني والشاه الصفوي السقيمتين»⁴⁰. ولو أن الدراسات الاستشرافية تُظهرُ خلاف ذلك⁴¹، هذا يفسر - إلى حدٍ ما - الكيفية التي أدارت بها القوى الكبرى منافساتها وصراعاتها على المنطقة، الجميع يريدُها، ولكنه يتهيب التورط فيها، أو يتعذر عليه، ليس لقوتها هي، وإنما لـ "غموضها" وقوة المنافسة والصراع المتولد عن ذلك.

انشغلت بريطانيا لمدة بنقل الخلافة من الأتراك جنوباً إلى العرب، وكان الاتجاه أنه ينبغي على بريطانيا أن "تعوض المسلمين عن تدمير الإمبراطورية العثمانية بإقامة دولة إسلامية في مكان آخر، وأنه من وجهة نظر دينية، وبوجود مكة والمدينة، لا يمكن التفكير بإقامة هذه الدولة سوى في شبه الجزيرة العربية"، وهي أرض "لا تشتهيها أية دولة من الدول الكبرى"⁴². وقد جرت محاولات عديدة بهذا الخصوص، إلا أنها لم تفض إلى سياسات تنفيذية.

هذا، وفي مذكرة تاريخها (11 كانون الأول/ديسمبر 1912) يدعو نائب قنصل فرنسا في طرابلس وزارة الخارجية إلى "أن تتبنى فرنسا سياسة إسلامية واضحة، إلى درجة مساعدة المسلمين في اختيار خليفة لهم"⁴³، وكذلك كان الأمر لدى ألمانيا التي تبنت "المشروع الإسلامي الذي دعا إليه أيضاً السلطان عبد الحميد"⁴⁴.

كان الشرق الأوسط منطقة مواجهات "نهائية" للصراع العالمي، إذ كان الغرب قد غزا أو استولى - حتى ذلك الوقت - على معظم العالم (عدا قلب الشرق الأوسط)، وكانت فرنسا وبريطانيا

⁴⁰ ديفيد فرومكين، سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط الحديث، 1914-1922، مرجع سابق، ص 23.

⁴¹ إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية ترجمة: كمال أبو ديب (بيروت: دار الآداب، ط1، 1997): وإدوارد سعيد، الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء، مصدر سابق. ولقراءة تغطي مرحلة أكثر حداثةً انظر: حميد دبشي، ما بعد الاستشراق: المعرفة والسلطة في زمن الإرهاب، ترجمة: باسل عبد الله وطفة، مراجعة: حسام الدين محمد (إيطاليا: منشورات المتوسط، 2015).

⁴² المرجع السابق، ص 154.

⁴³ وجيه كوثراني، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني: قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 191.

⁴⁴ المرجع السابق، ص 192.



وإيطاليا وروسيا وغيرها اقتطعت أجزاء كبيرة من "المجال العثماني"، وتوجت ذلك باحتلال إسطنبول وفرض الهدنة والاستسلام عام (1918)⁴⁵.

كما أنَّه بين بداية الحرب العالمية الأولى (1914) ونهايتها (1918) حدثت تطورات وتحولات كبيرة، أسست لما بعد، الإبادة الأرمنية (1915)، واتفاقات سايكس – بيكو (1916)، وثورة العرب ضد السلطنة (1916)، ووعد بلفور (1917)، وحدثت تطورات بعد الحرب، وكانت بمثابة استمرار لها، أو من تداعياتها، مثل اتفاقية سيفر (1920)، ومؤتمر سان ريمو (1920)، والاحتلال الفرنسي لسوريا (1920)، واتفاقية لوزان (1923). ونحن هنا نركز على ما يخص المنطقة، رغم أنَّ النظام العالمي شهد تطورات كبيرة أيضاً.

⁴⁵ انظر مثلاً: بول دومون وفرانسوا جورج، "موت الإمبراطورية: 1908-1923"، في: روبر مانتران (إشراف)، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ترجمة: بشير السباعي (القاهرة: دار سينما، 1993)، ص 243-244.

خامساً- حدود سايكس – بيكو وأخواتها

مثَّل ترسيمُ خطوط وألوان مناطق السيطرة والنفوذ في المشرق العربي مرحلة في مسار طويل ومعقد من المنافسات والمداولات بين القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، طوال تلك الحرب نفسها، إلى جانب مسار آخر "مناقض" للمداولات التي كانت بين تلك القوى وبين العرب والترك والكرد، وخلافاً للجان تقصي أحوال واتجاهات السكان التي أرسلت إلى المنطقة عام (1919)، مثل: لجنة "كنغ كراين" إلى سورية، ولجنة "هاربور" إلى الأناضول⁴⁶.

شكلت بريطانيا لجنة برئاسة "السير موريس دو بونسين" لتقديم مقترحات للحكومة بشأن ما ينبغي لبريطانيا عمله حيال الشرق الأوسط. وقد اقترح مارك سايكس عضو اللجنة، جملة مقترحات أو خيارات أمام بريطانيا بشأن مآل السلطنة العثمانية، ونذكرها هنا للأهمية:

"ضم الأراضي العثمانية من قبل دول الحلفاء، أو تقسيم هذه الأراضي إلى مناطق نفوذ بدلاً من ضمها ضمّاً صريحاً، أو ترك الإمبراطورية العثمانية على حالها ولكن مع جعل حكومتها طيعة، أو تطبيق نظام اللامركزية في إدارة الإمبراطورية وتقسيمها إلى وحدات شبه متمتعة بالحكم الذاتي"⁴⁷.

وقد أوصت اللجنة بتبني الخيار الأخير نظراً لسهولة، واقتُرحت التسميات التي ستطلق على التكوينات الجديدة، مسترشدة بالمؤلفات الإغريقية، مثل: بلاد الرافدين، سورية، فلسطين⁴⁸.

هذا، وعودة إلى المقترح/التوصية الأخيرة للجنة، فقد تضمن إنشاء (5) ولايات داخل الإمبراطورية هي: سورية، فلسطين، أرمينيا، الأناضول، الجزيرة – العراق⁴⁹. ولكن تطورات الأمور داخل الإدارة البريطانية، وبين الحلفاء، قضت بترجيح مسارات وبدائل أخرى، نسخت مقترحات سايكس السابقة، وتجاوزت توصيات اللجنة نفسها، متمثلة بالعمل على تقسيم ما تبقى من المجال العثماني كمناطق سيطرة ونفوذ قبل أن تتجه الأمور في الحرب العالمية الأولى إلى احتلال إسطنبول، وفرض اتفاق الهدنة (1918)، وما تبعه من اتفاقات في مؤتمر الصلح بباريس وغير ذلك.

⁴⁶ عقيل محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغيير، مرجع سابق، ص 223-224.

⁴⁷ المرجع السابق، ص 163.

⁴⁸ المرجع السابق، ص 163.

⁴⁹ المرجع السابق، ص 164.



أظهرت مداولات مارك سايكس (الإنكليزي) وروجر بيكون (الفرنسي) شيئاً من العبثية في تقرير مآل الأمور في المنطقة، وقد وصف رئيس الاستخبارات البريطانية الرجلين سايكس وبيكون بـ "الصيادين اللذين تقاسما جلد الدب حتى قبل اصطياده"⁵⁰. هذا "التقاسم" تبنى خطوطه العامة مؤتمر الصلح في باريس (18 كانون الثاني/يناير 1919)، بالإضافة إلى اتفاقات مماثلة في أوروبا نفسها، وهو ما أكدته مؤتمر سان ريمو (25 نيسان/أبريل 1920) أيضاً، مع تعديلات عديدة، منها إضافات تخص فلسطين والمسألة اليهودية – الفلسطينية، والتفصيل في التقسيمات والتغييرات في مناطق النفوذ المقررة لبريطانيا وفرنسا، وكذلك إسقاط الحسابات الخاصة بروسيا بعد ثورة أكتوبر 1917، التي انسحبت بعدما كانت جزءاً من الاتفاقات (صادق عليها وزير الخارجية الروسي سيرجي سazanوف)، لقاء إقرار مناطق نفوذ لروسيا في آسيا الوسطى وشرق الأناضول.

قد جاءت تلك التغييرات أو جانب منها بسبب التحوّلات التي طرأت في المنطقة، مثل إعلان المؤتمر السوري المنعقد في دمشق آذار/مارس 1920 استقلال سورية باسم "المملكة العربية السورية"، واكتشاف النفط في الموصل إلخ... واتجاهات القوى والتكوينات الاجتماعية والسياسية والإثنية، وموقفها مما يجري، وكذلك موقفها من المنافسات بين مختلف الأطراف للسيطرة على المنطقة⁵¹.

حدد مؤتمر "سان ريمو" المذكور مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية في المشرق العربي؛ وتقرر تقسيم سوريا الكبرى إلى أربعة أقسام: سورية، ولبنان، تحت الانتداب الفرنسي، والأردن، وفلسطين (والعراق) تحت الانتداب البريطاني. وأكد المؤتمر على الالتزام بوعده بلفور الخاص بتأسيس دولة لليهود في فلسطين. ثم كانت معاهدة سيفر (10 آب/أغسطس 1920) التي أكدت على الاعتراف بكل من سورية والعراق كمناطق خاضعة للانتداب. وحصول كردستان على الاستقلال. لكن سلطة مصطفى كمال (أتاتورك) رفضت المعاهدة، واستطاعت التوصل إلى معاهدة جديدة باسم "لوازن" (1923) التي "نسخت" معاهدة سيفر، فيما يخص تركيا، وكأنها لم تكن.

⁵⁰ James Barr, *A Line in the Sand: Britain, France and the Struggle that Shaped the Middle East*, (Simon & Schuster, 2012).

⁵¹ انظر جانباً من ذلك حسب وثائق ومذكرات من الأرشيف الفرنسي في: وجيه كوثراني، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، مرجع سابق، ص 181-200.



فتحت الحرب الأبواب أمام تطورات غير مسبوقة في المنطقة، لجهة الحداثة السياسية والتكنولوجيا والإدراج في الاقتصادي الدولي والقانون والدولنة إلخ...، وبدأت الحرب كما لو أنها رافعة للتقدم التقني والاقتصادي والسياسي، وكان لها تداعيات "ثورية" على النظام العالمي، ولكن الأمور تطورات خلاف مصالح عدّة أطراف في المنطقة، فقد مضى قطار الدولة في المنطقة، ولم يمر على الكرد، كما أنه وضع العرب في مقطورات/كيانات أو دول عديدة، فيما كانوا يأملون بدولة واحدة تشمل المشرق العربي أو جزءاً كبيراً منه، حسب وعد بريطانيا لهم، فيما دفع الأرمن والسريان ثمناً لمشروعهم الدولي تمثل بإبادة وتهجير نحو مليونين من هذين الشعبين.

سادساً- من "الفشل الدولي" إلى "الفشل الإقليمي"

حدث في الحقبة الاستعمارية "إعادة إنتاج" ديناميات التغلغل والاختراق إياها أيام "المسألة الشرقية"، وإن كانت لها تجليات وأحوال مختلفة، ذلك أن النظام العالمي، وفواعله المسيطرة، أمسكت بالمنطقة، و"هندست" مكوناتها الدولية، وأنماط تفاعلاتها البيئية، والإقليمية والدولية، وما لبثت الأمور أن تطورت إلى تشكيل نظام تفاعلات إقليمي يجمع الدول العربية فيما سمي "جامعة الدول العربية"، وكان هناك تركيا وإيران وإسرائيل. وتطور الأمر لاحقاً إلى "النظام الإقليمي العربي"⁵²، ثم "النظام الإقليمي للشرق الأوسط"، رغم أن الحديث هنا هو عن "نظام تفاعلات" وليس منظمات أو مؤسسات إقليمية.

نظام إقليمي مخترق؟

استمرت ديناميات الهيمنة والتغلغل والاختراق طوال "الحرب الباردة" أيضاً، وكان لها تجليات أو مستويات إقليمية ودولية "ساخنة" أو "متفجرة"، وبوصفها سيرورة ودينامية مركبة، سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية، إلخ...؛ وأما "الثورات الوطنية" و"حركات التحرر" والسياسات المناهضة للاستعمار، والحركات القومية، والإسلاموية وغيرها، فلم تكن حاسمة، بهذا الخصوص، وتضاءل تأثيرها تدريجياً، وربما أصبحت على هامش الموضوع تاريخياً، لم تكن بلا معنى أو فائدة، وإنما تحولت إلى عبء كبير، لأنها رفعت شعارات وأعلنت عن مواقف وسياسات لم تلتزم بها، أو أنها أخفقت في القيام بها، وقد أدى ذلك (مع عوامل أخرى، رغم إنجازاتها إلى زيادة في الاختراق الخارجي (والداخلي) والتبعية، والإجهاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتنموي، إلخ...

وهكذا فإن وجود الدول والمنظمات الإقليمية، والأحزاب والسياسات، لم يغط واقع أن المنطقة "مدولة"، ربما أكثر من أي منطقة أخرى في النظام العالمي، وتكاد تكون "لا داخل لها"، و"لا داخل لدولها"، والكل معني بالكل، وليس لطرف أن يقرر شؤونه بإرادته، وللسياسات والخيارات حدود وسقوف، لا يمكن تجاوزها، أو لا يمكن إقرارها، إلا بعد توافقات بين الفواعل

⁵² علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات العربية-العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

الدولية المؤثرة. منطقة مُختَرقة بقوى متنازعة، وحدودها هي حدود الحرب الباردة، وكل أشكال الصراعات والمنافسات اللاحقة تقريباً⁵³.

وقامت بفعل الاستقطاب والصراع الدولي والإقليمي إلخ... حروب بين عدد من الدول العربية وإسرائيل، وبين العراق وإيران، وتوترات وأزمات مع تركيا، وحروب وصراعات عربية – عربية، وحروب أهلية، وتحالفات متغيرة ومتناقضة، ... ما هيأ قابليّة تلقّي واختراق خارجي وداخلي ثقيلة الوطأة وقاهرة. وهناك إلى ذلك ديناميات مشابهة داخل الإقليم نفسه:

- دول مراكز ودول أطراف على مستوى الإقليم، هيمنة لدول على أخرى.
- فواعل أو جماعات وشبكات عابرة للدولة، إسلاموية وقومية، وحتى قبلية وطائفية وإثنية.
- منطقة مفخخة بالعنف والحروب والمواجهات.
- وجود القوى الكبرى كفواعل نشطة وحاضرة على الدوام، كما لو أنها "أعضاء" في الإقليم.
- ويمكن تحديد السمات العامة لنظام إقليمي مخترق في النقاط الرئيسة الآتية:
- تُمارس الدول الكبرى تأثيراً مُقرَّراً في سياسات المنطقة وفي السياسات الداخلية لدولها ومكوناتها.
- تقوم تفاعلات مواجهة وصراع مستمرة بين الإقليم والفواعل الكبرى في النظام العالمي.
- يصعب التمييز بين سياسات الداخل وسياسات الخارج، نظراً للتأثير النشط لـ الخارج على الداخل.
- تتسم أنماط التفاعلات والسياسات والتحالفات بالتبدل والتغير المستمر.
- ليس هناك اعتراف أو التزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأطراف الأخرى، إذ يعد الكل نفسه معنياً بشؤون الكل.
- إنّ ما يجري هو نتيجة أو حصيلة تفاعلات ومنافسات بين مختلف الأطراف الفاعلة، داخل الإقليم وخارجه.

⁵³ انظروا: خلدون النقيب، الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 46.



- الضبط الخارجي لعوامل التجاذب وعوامل التنافر، وفق ديناميات توازن ومساومة بين الأطراف والفواعل المتنافسة أو المعنية بالمنطقة.
- تطورت ديناميات الهيمنة من السيطرة المباشرة إلى الاحتواء إلى الإجهاد الداخلي (والخارجي)، كدينامية حرب.
- تحول المجال الإقليمي (أو بعض مكوناته) من "طرف" للصراع والهيمنة إلى "موضوع" لهما. ومن "المواجهة" مع النظام العالمي (أو أطراف فيه) إلى "مواجهة بالوكالة" داخل المجال الإقليمي نفسه.
- تشكل المنطقة، حيز احتكاك أو صدام، اختبارياً، للاتجاهات ذات القابلية للهيمنة على النظام العالمي، إذ تعد الهيمنة على المنطقة، مقدمة أو شرطاً لازماً لتعزيز الأوزان النسبية للأطراف المتنافسة للهيمنة على النظام العالمي.
- أنماط تحالفات متغيرة، داخل المجال الإقليمي نفسه، وبينها وبين الأطراف الأخرى، وبين الأطراف الأخرى نفسها، حوله.
- للفواعل الخارجية قوامة نسبية، أحياناً مقررة، على تطورات الأمور، بحيث إن أي مبادرة خارجية، تؤدي إلى اصطفاف لدى مكونات وتيارات النظام في المركز العثماني، وفي الأطراف.
- لم يمكن التوصل إلى حلول أو تسويات مستقرة للمشكلات الحدودية والسياسية القائمة، بحيث تبقى المشكلات بمثابة "حقول ألغام" في العلاقات الإقليمية، كما تمت هندسة بعض البلدان، أو أكثرها، بكيفية مشابهة، بحيث تبقى مفخخة بالعنف.
- الديناميات بوصفها حاجة إقليمية، وحاجة لدى أطراف معينة، سواء أكانت دولاً، أم جماعات أو فواعل فيها، أم فواعل عابرة للدولة (وللإقليم). وهناك نوع من "الحنين للاستعمار" أول "التدخل الخارجي".

من "دولة الانتداب" إلى "الدولة الوطنية"

كان للحرب العالمية الأولى نتائج كبيرة على صعيد الدولة في المنطقة، إذ لم تكن الدولة – بالمعنى الأوروبي – موجودة في الإقليم، بل إن عدد الدول كان قليلاً على مستوى العالم⁵⁴. ومن مداخل تفسير وتحليل ظاهرة الدولة في المنطقة أنَّ الاستعمار أقام دولاً ورسم حدودها ولونها على الخرائط، قبل أن يقوم بتحديداتها على الأرض، وهكذا لم يكن تشكل الدولة في المنطقة "نتيجة لسيرورة اجتماعية تكاملية نابغة "من الداخل"، بل كان بدرجة كبيرة نتيجة لسيرورة سياسية مفككة مفروضة "من الخارج"⁵⁵.

تجب الإشارة إلى أن "أولوية" الدولة الحديثة لم تكن محض هندسة وتشكيل أوروبي للمنطقة، وإنما اعتمدت على قابلية محلية أيضاً؛ وهناك "نُويّات" أو أجنّة لـ "الدول" في سورية واليمن ومصر وعُمان والمغرب⁵⁶؛ ومع ذلك كان الاستعمار هو الذي رسم الحدود وأقام الدولة⁵⁷، "على صورة النموذج الأوروبي"⁵⁸.

عمل كلُّ أو أكثرُ النظم، على تعزيز "الدولة" مقابل "المجتمع"، وتوصلت المنطقة إلى أنماط من الحكم، متشابهة إلى حدٍّ كبير، الفروق بينها هي في الدرجة وليست في النوع.

سورية كانت الأكثر تضرراً من سايكس – بيكو، قُطّع أوصالها، ثم زاد في ذلك الاحتلال الفرنسي، باقتطاعه أجزاء منها، وضمها إلى لبنان، ومنح أجزاء كبيرة منها لتركيا، ومحاولته تقسيمها إلى (5) دويلات، على أسس طائفية وجهوية وإثنية، وهي اليوم

"لا تزيد في بعض الأشكال عن كونها "دولة راسبة" لما بقي من "سوريا الطبيعية" السابقة"⁵⁹.

ولعلَّ ما دار بين الأمير فيصل (قبل تنويعه) والسير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني، والحاكم الفعلي للعراق، يدل على الكيفية التي نشأت فيها الدولة هناك:

⁵⁴ إريك هوبزباوم، عصر الامبراطورية، مرجع سابق، ص 62.

⁵⁵ نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مرجع سابق، ص 234.

⁵⁶ المرجع السابق، ص 191.

⁵⁷ المعطيات السابقة نفسها.

⁵⁸ المرجع السابق، ص 192.

⁵⁹ نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة، مرجع سابق، ص 244.

"شرح كوكس للملك المقبل فكرة التنظيم السياسي الجديد في المنطقة: دولة تركية شمالاً، ودولة كردية جنوباً، ودولة عراقية (لعرب العراق). اعترض فيصل بدبلوماسية قائلاً: أنت تعطيني دولةً محاطة بالأعداء. فثمة الترك (الذين حاربناهم) شمالاً، والسعودية (أو ابن سعود المحارب) جنوباً. وأوضح فيصل أنه عربي شافعي (سُني)، وأن أغلبية عرب العراق من الشيعة؛ فإذا ذهب الأكراد في دولة، ... فإن فيصل سيجلس على عرش مملكة ذات أغلبية شيعية لن تستقيم له. وافق كوكس على ذلك الرأي"⁶⁰.

لم يركز الفكر السياسي في المنطقة على مسألة الدولة⁶¹، ربما لحدثة المفهوم، وحدثة الدولة نفسها، وهناك إلى ذلك تقديرات ومداخل تفسير عديدة⁶²، منها مثلاً: أن الإيديولوجيات السائدة أعطت الأولوية لمقولة الأمة ببُعديها القومي أو الديني، وكلاهما عدّ الدولة الناشئة في المنطقة، "من صنع الاستعمار"، أو بتأثير منه، وأنها بالتالي مناهضة لمفهوم الأمة⁶³. ومن هنا لم يحتف أحد بالدولة التي أُطلقت عليها نعوت مثل "دولة التجزئة"، و"دولة قطرية"، وثمة من عدّها "رجيمة" و"مُنكرة"، فيما عدّها آخرون، "مؤقتة"، وتأخر التنظير الذي عدّها "لازمة" أو "ضرورة"، و"إنجازاً" بحد ذاتها، ووصفها بـ "الدولة الوطنية"⁶⁴.

وقد عمل كلُّ أو أكثرُ النظم، على تعزيز "الدولة" مقابل "المجتمع"، وتوصلت المنطقة إلى أنماط من الحكم، متشابهة إلى حدّ كبير، الفروق بينها هي في الدرجة وليست في النوع، وهذا ينطبق على الملكي والجمهوري منها، رغم اختلاف التسميات والتصنيفات. وتطورت الأمور وتحولت بسرعة "من الدولة إلى القبيلة" أو "الطائفة" أو "العائلة"⁶⁵.

⁶⁰ فالج عبد الجبار، "إشكالية الوطني والإثني/المذهبي في العراق"، إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الأول، شتاء 2008، ص 76.

⁶¹ نزيه الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة، مرجع سابق، ص 5، ص 57 وما بعد.

⁶² عقيل سعيد محفوض، ليفياتان المشرق، مرجع سبق ذكره.

⁶³ انظر بكيفية عامة: محمد أركون، "الإسلام: عالم وسياسة"، ترجمة: هاشم صالح، مجلة الفكر العربي المعاصر، (بيروت: العدد 47، 1987).

⁶⁴ انظر مثلاً: علي أومليل، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية (بيروت: المركز الثقافي العربية - دار التنوير، 1985).

⁶⁵ انظر وقارن: نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مرجع سابق، وخلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مرجع سابق.

من "الدولة الوطنية" إلى "الدولة الفاشلة"؟

أتت الدولة إلى المنطقة على عربات الجيوش الغازية، وقد "وُلدت بصفتها سلطة "خارجية"، و "لم تتمكن من تجاوز هامشيتها حتى في قمة هيمنتها" وإمساكها بزمام الأمور، وأمكن لبعضها أن يبني جيوشاً كبيرة، ومُدربة ومُسلحة، وتُمسكُ بالاقتصاد والسياسة، وتُقيم شبكة أمن مركبة، و"تتغلغل" في التكوين الاجتماعي والسياسي، وتُمسكُ بالمجال العام، إلخ... إلا أنها لم تتمكن من بناء شرعية مستقرة. وقد تطور الأمر بها إلى ديناميتين متعاكستين:

- الأولى تعد الدولة الراهنة -على علاقتها- "إنجازاً" يجب التمسك به والعمل على حمايته، تحديداً مع بروز عوامل التفتت والتهديد الداخلية والخارجية، والمخاوف من انهيارها والدخول في حالة "الحرب الأهلية" أو حالة "اللا دولة"، كما في الصومال وإلى حد ما أفغانستان.

- الثانية، تعد الدولة كياناً متسلطاً أشبه بـ "دولة هوبزية"، وأنها تأخذ ولا تعطي، ولم تستطع أن تحقق أيّاً من الأهداف التي أعلنتها طوال عدة عقود من وجودها، ولأن إصلاحها "شبه مستحيل"، أو دونه مخاطر وأثمان كبيرة، فإن التدخل الخارجي هو من شروط التغيير للحصول على "الدولة المأمولة".

نتحدث هنا عن "دولة هوبزية"، ويناسبُ الحديث أيضاً عن إقليم يشبهها، أو لنقلُ حدوداً وتكويناتٍ إقليميةً على شاكلتها، ويمكن أن تنسحب الديناميتان المذكورتان آنفاً على الإقليم:

- الأولى هي مع الحفاظ على الحدود والتكوينات القائمة، لأن تغييرها سوف يؤدي إلى انفجار الإقليم.

- الثانية، ترى التغيير، حتى لو كان إعادة نظر في الحدود، جزئياً أو كلياً، يتطلب تدخلاً وضبطاً خارجياً.

ويبدو أن هاتين الديناميتين تتنازعان السياسات والتفاعلات الراهنة حول الإقليم. وقد وصلت الأمور إلى بروز ديناميات اختراق داخل الإقليم "متمفصلة" مع ديناميت اختراق من خارجه، وهي منقسمة على بعضها البعض، بحيث تبرز "تحالفات" متعارضة يتشارك فيها الدولي والإقليمي



إنَّ الدولة الفاشلة أو المهددة بالفشل هي الدولة التي تواجه تحديات متزايدة في إثبات قدرتها على الحكم والضبط الداخلي وإدارة تفاعلاتها الخارجية.

والداخلي معاً، ولكل منها حلفاء من الفواعل العابرة للحدود/الدولة، مثل: التنظيمات والشبكات الحزبية والدينية والقومية. وقد برزت أيضاً فواعل جهادية تتجاوز الحدود، تمحوها، لتقيم سلطة بديلة، وتواجه الدول القائمة.

هذا يحيل إلى ما عُرف بـ "الربيع العربي" الذي تحول بتأثير فواعل عديدة إلى "حروب أهلية" و"حروب جهادية" و"تدخل دولي"، وانتقلت الأمور إلى "انفجار إقليمي" أو "حريق إقليمي" يهدد ليس فقط الدول والتكوينات ضمن الإقليم والأقاليم المجاورة، وإنما النظام العالمي ككل، نظراً للمنافسات والمخاوف والمخاطر الملازمة للسياسات الخاصة بالمنطقة، كونها تمثل "خط صدع" تاريخياً وحضارياً، وتضم احتياطياً كبيراً من النفط والغاز، وعقدة عبور واتصال على مستوى العالم.

إنَّ الدولة الفاشلة أو المهددة بالفشل هي الدولة التي تواجه تحديات متزايدة في إثبات قدرتها على الحكم والضبط الداخلي وإدارة تفاعلاتها الخارجية. ويستخدم مفهوم "دولة فاشلة" للتعبير عن طيف واسع نسبياً من الأوضاع التي تشهدها دول عديدة ومتزايدة حول العالم، بدءاً من تراجع قدرة الدولة أمام تحديات داخلية ناهضة في وجهها، أو عجزها عن مواجهة نظم التغلغل الخارجي في بنائها الداخلية، إلى عدم قدرتها على فرض قوانينها، وانسحابها وتراجعها أمام فواعل داخلية "ما دون الدولة"، وسكوتها أو عدم قدرتها على احتواء بروز بني سلطة بديلة أو موازية، وبرز اضطرابات داخلية، وعصيان، وتراجع قدرتها على الوفاء بالتزامات "العقد الاجتماعي" من الأمن والخدمات العامة وغيرها، وصولاً إلى وجود قوات متحاربة داخل مجالها الجغرافي، ونفاذية عالية للحدود وعدم القدرة على ضبطها.

ويحدد مؤشر الدول الفاشلة أو المهددة بالفشل حالة الفشل عند "فقدان الحكومة المركزية لسيطرتها على إقليمها، أو فقدان الدولة لحقها السيادي في احتكار قوتها بشكل شرعي، ما يعرضها للاضطرابات، ويخلق حركات للعصيان المدني، وتصبح الدولة عاجزة عن تقديم الخدمات



المجتمعية، أما على الصعيد الخارجي فتكون سيادتها مقيدة إثر تعرضها لعقوبات اقتصادية، سياسية، عسكرية، أو وجود قوات أجنبية على إقليمها"⁶⁶.

ويُظهر تقرير مؤشر الدول الفاشلة أو الدول المهددة بالفشل أو الهشة (Fragile States Index) -الذي يصدر سنوياً- وضعية دول العالم، متسلسلة من الأكثر إلى الأقل احتمالاً لـ "الفشل"، ويتألف من (120) نقطة⁶⁷. مُصنَّفاً الدول -ومنهما دول المنطقة العربية والشرق الأوسط- وفق الحالات الآتية:

- أوضاع ذات خطورة عالية جداً (*Very High Alert*): مثل جنوب السودان (1)، الصومال (2)، اليمن (3)، سورية (4).
- أوضاع ذات خطورة عالية (*High Alert*): السودان (7)، أفغانستان (9)، العراق (11).
- أوضاع خطرة (*Alert*): إثيوبيا (15)، باكستان (20)، ليبيا (25)، موريتانيا (31)، بنغلادش (32).
- حالة تحذير عالٍ (*High Warning*): أنغولا (33)، راوندا (34)، مصر (36)، لبنان (44)، فينزويلا (46)، إيران (52)، تركيا (58).
- حالة تحذير متزايد (*Elevated Warning*): طاجيكستان (63)، أوزبكستان (65)، إسرائيل/فلسطين المحتلة/الضفة الغربية (67)، الأردن (70)، الهند (72)، الجزائر (73)، أذربيجان (78)، المغرب (83)، تركمانستان (86)، الصين (89)، تونس (92) السعودية (99).

⁶⁶ J. J. Messner, *Failed States Index*, op.cit.

⁶⁷ يحدد مؤشر الدول الفاشلة أو المهددة بالفشل أو الهشة (Fragile States Index) 12 معياراً أو مؤشراً رئيساً تشمل معايير مثل: شرعية الدولة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وحقوق الجماعات والتنمية غير المتوازنة، بحيث يحصل كل معيار على درجات متفاوتة من 1 إلى 10، استناداً إلى تحليل ملايين الوثائق، وتشير زيادة درجات المعيار إلى زيادة الضغوط على الدولة، وبالتالي وجود مخاطر أعلى بعدم الاستقرار. ويعرّف التقرير "الدولة الفاشلة" أو "الهشة" بأنها الدولة التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها، وتخفق حكومتها في اتخاذ قرارات مؤثرة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات لأبناء شعبها، وتشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة. انظر:

J. J. Messner, "Fragile The Fund For Peace States Index 2015", *The Fund For Peace*,

<http://library.fundforpeace.org/library/fragilestatesindex-2015.pdf> (7-5-2018).

وانظر:

J. J. Messner, et al, "Fragile States Index 2018", *The Fund for Peace*, 24 April 2018.

<http://fundforpeace.org/fsi/2018/04/24/fragile-states-index-2018-annual-report/>

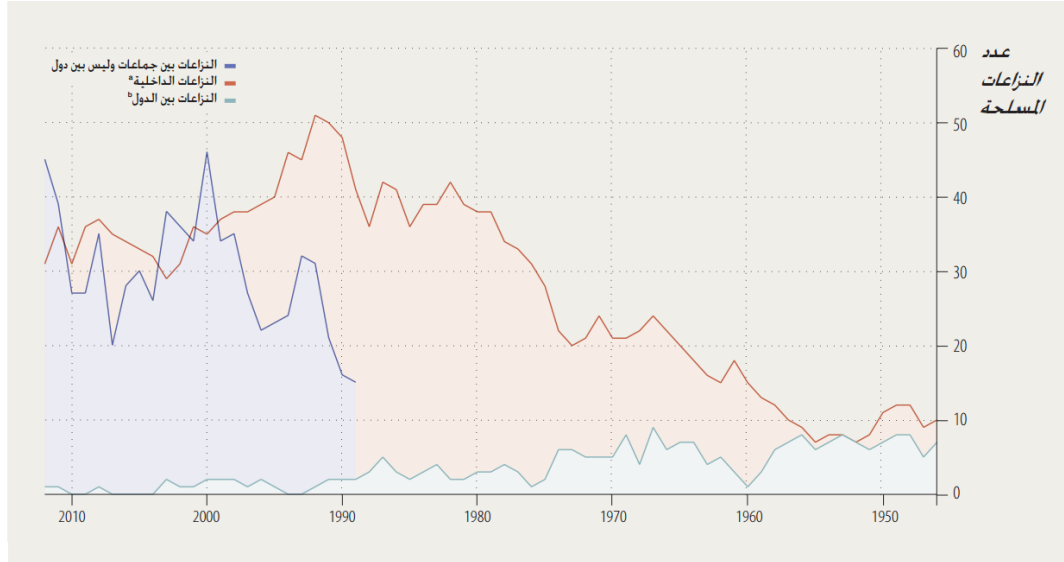
- حالة تحذير (*Warning*): أرمينيا (102)، البرازيل (106)، صربيا (108)، البحرين (113)، ماليزيا (116)، كازاخستان (117)، كوبا (119)، قبرص (121) ألبانيا (122).
- مستقرة (*Stable*): الكويت (126)، اليونان (128)، عمان (132)، بلغاريا (133)، هنغاريا (134).
- أكثر استقراراً (*More Stable*): الأرجنتين (141)، إيطاليا (143)، الإمارات العربية المتحدة (146)، إسبانيا (149)، تشيلي (150).
- مستقرة جداً (*Very Stable*): ليتوانيا (152)، جمهورية التشيك (153)، الولايات المتحدة (154)، كوريا الجنوبية (156)، اليابان (158)، والمملكة المتحدة (159)، وفرنسا (160).
- مستدامة (*Sustainable*): بلجيكا (163)، البرتغال (164)، النمسا (165)، ألمانيا (167).
- مستدامة جداً (*Very Sustainable*): الدنمارك (175)، سويسرا (176)، النرويج (177) فنلندا (178).

ينسحب "ال فشل" من مستوى الدولة/الدول المذكورة إلى المستوى الإقليمي؛ ذلك أن الفواعل الإقليمية (والدولية) لم تتمكن من ضبط التطورات والنزاعات داخل الإقليم، مع أنها حاولت -بدوافع شتى- استدراج تدخل دولي، من أجل "احتواء" الأزمات الداخلية في عدد من البلدان، إلا أن التناقضات والمنافسات بين الفواعل العالمية والإقليمية، لم تساعد في ذلك.

ينطلق المؤشر من تقديرات أو منظور غربي في المقام الأول، كما أنه يميل لتعميم الانطباعات والاستخلاصات الغربية عن طبيعة السياسات حول العالم، ويتعلق الأمر بأنماط الأزمات والصراعات في بلدان، مثل: سورية والعراق وفلسطين وغيرها، وهكذا تَرِدُ سورية في تصنيف البلدان ذات الخطورة المرتفعة.

يبدو أن تزايد مصادر التهديد للدولة في عالم اليوم أو عالم الحداثة الفائقة، هو متعدد الأبعاد والأشكال، ولكن السمة الأبرز له هي النزاعات الداخلية ذات البعد الدولي، أي وجود فواعل

دولية نشطة فيها، مقابل تراجع النزاعات بين الدول بعد انتهاء الحروب الاستعمارية والحرب الباردة⁶⁸، انظر الشكل (1). ولذلك مُنْعَكَس دولي لجهة تزايد أعداد اللاجئين قسرياً حول العالم⁶⁹.



الرسم البياني (1): النزاعات المسلحة في العالم أكثرها داخلية. وبين جماعات داخل الدولة. ملاحظات: الخط الأدنى للنزاعات بين الدول، الخط المتوسط للنزاعات الداخلية، الخط الأعلى للنزاعات بين جماعات ليست دولاً. (a) تشتمل النزاعات الداخلية التي تتخذ بعداً دولياً؛ (b) تشمل النزاعات بين أطراف من خارج الدولة. المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المنفعة لدرء المخاطر، 2014، (نيويورك: البرنامج، 2014)، ص 49.

⁶⁸ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المنفعة لدرء المخاطر، 2014"، (نيويورك: البرنامج، 2014)، ص 49.

⁶⁹ Figures at a Glance, Statistical Yearbooks, *UNHCR*, 19 June 2017. <http://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html>

سابعاً- التمرکز حول الدولة

يمكن تشبيه تمرکز السياسة حول الدولة في المنطقة بـ "الإله جانوس"، أي أنّ للدولة وجهين: أحدهما داخلي، والآخر خارجي⁷⁰ وكأن السياسة خاصة بـ "الدولة" أو "النظام السياسي" أو الطبقة السياسية وحتى الفكر السياسي أو الثقافة السياسية السائدة، وهو لا يتصل كثيراً بما هو "خارج" بني الدولة والنظام السياسي أو على "أطرافهما" أو "هوامشهما"، إلا من منظورهما.

ولكن التطورات أخذت تؤثر في الدولة على مستوى المنطقة، بسبب من التأثير في وظائفها ومهامها، لدرجة ظهرت معها الدولة كما لو أنها "هرمت"، وأصبحت عاجزة عن مباشرة وظائفها التي قامت أو نهضت من أجلها⁷¹. وبرزت مدارك ولاء وانتماء متزايدة، على هامشها، ثم انتقلت لتحل مقام الأولوية النسبية والقدرة المتزايدة على الجذب والحشد والتأييد وفرض أو تغيير الأولويات، إلخ...

والدولة بوصفها مؤسسة المؤسسات و"ملتزمة" الأمن؛ بسبب احتكارها لـ "العنف الشرعي"، و"العنف الرمزي"، تواجه واقعاً أو عالماً أكثر تهديداً وخطورة⁷²، وأكثر "هلعاً"⁷³. وبعد أن كانت

صاحبة السيادة على المكان والإنسان، باتت

تواجه أوضاعاً وتحديات مختلفة، فهي

مضطرة للتنازل عن جوانب من معنى

ومعطى السيادة، كما أن ولايتها على

الجماعات والأفراد، أصبحت أقل؛ بل إنّ

"مواطنين" أو "رعايا" كثيرين ينتسبون إليها

أصبحت الدولة في المنطقة العربية والشرق الأوسط "مصدراً للخطر"، جرّاء إمساکها بالسلطة وإنتاج وإعادة إنتاج نظام أو ديناميات الهيمنة نفسها.

⁷⁰ الإله جانوس (Janus) هو إله البوابات عند الرومان، والمقاربة أو التشبيه هو بالأساس لـ ثيدا سكوكبول، انظر: نزيه نصيف الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة، مرجع سابق، ص 14.

⁷¹ آلان تورين، براديفما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، مراجعة: سميرة ريشا (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2011)، ص 67.

⁷² أولريش بك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود، ترجمة: علا عادل وآخرون (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ط1، 2013).

⁷³ بول فيرليو، "عندما اخترع الإنسان السيارة اخترع معها حادث السيارة"، حوار: أن دياتكين، ترجمة: بسام حجار، جريدة المستقبل، 29 كانون الثاني/يناير 2006. <http://almustaqbal.com/article/160901/?page=1>

اسمياً، ولكنهم يعيشون في دول أخرى، وثمة مواطنة عالمية أو كوسموبوليتية الطابع، وبما يشبه الانتماء والولاء العابر للدولة، وربما "اللا دولة"⁷⁴.

وإذا كانت مفاهيم الدولة طغت على السياسات منذ بدايات الدولة الحديثة في بدايات القرن العشرين، إلا أن فكرة الدولة تعرضت لإجهاد كبير⁷⁵، تحديداً مع إخفاق السياسات في المنطقة في تقديم نماذج تنمية وعيش ذات جاذبية، ومع تزايد ظاهرة الهجرة منها إلى أنحاء العالم، ووجود جاليات وجماعات من أصول مشرقية، عربية وتركية وإيرانية، داخل في الغرب بصورة عامة، ومن أمريكا اللاتينية بصورة خاصة، وتزايد حركة النقل والانتقال والعمل والاتصال العابر للحدود أو الدول.

أصبحت الدولة في المنطقة العربية والشرق الأوسط "مصدراً للخطر"، جرّاء إمساكها بالسلطة وإنتاج وإعادة إنتاج نظام أو ديناميات الهيمنة نفسها؛ بل ومحاولتها إنتاج المجتمع نفسه، وقيمه ومداركه نحوها ونحو "طبقاتها" كما نحو الآخر. وهي مصدر خطر –ومن ثم موضوع له– بفعل الصراع على الدولة نفسها، بوصفها مصدر الموارد المادية والمعنوية.

وقد تحولت الدولة إلى "قيد" و"بنية احتواء ضد التغيير"، وفي الوقت نفسه أدت "تدفقات السلطة إلى تآكل أسسها"⁷⁶. ولم تؤدّ ديناميات الهيمنة الداخلية وتأكيد السلطة ولعبة احتكار- توزيع الموارد إلى استقرار، هناك مخاطر أو تحديات كبرى أمام الدولة نفسها، مع تزايد التدفقات⁷⁷، وتحولات القيم⁷⁸، والإخفاق في الاستجابة لحاجات وتطلعات الناس.

إنّ الدول التي مثلت نموذجاً للدولة في المنطقة، مثل مصر وتركيا وإيران، تعاني من اختلال مفهوم الدولة وفشل متزايد نسبياً في تجديد أسسها المعنوية والرمزية والإمساك بمفردات المعنى

⁷⁴ انظر وقارن، برتران بادي وماري كلود - سموتس، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، مرجع سابق.

⁷⁵ انظر مثلاً: بيير بورديو، عن الدولة: دروس في الكوليج دو فرانس، ترجمة: نصير مروة (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2016).

⁷⁶ مايك فينرستون وآخرون، محدثات العولمة، ترجمة: عبد الوهاب علوب (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ط1، 2000)، ص 129.

⁷⁷ انظر مثلاً: السيد يسين، شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2009)، ص 291-309.

⁷⁸ جان بودريار، المصطنع والاصطناع، ترجمة: جوزيف عبد الله (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2008)، ص 147-157.



والقوة، فكيف يكون الحال في دول المنطقة الأخرى وعدد من المناطق حول العالم، التي أصابت قدرًا أقل من النجاح في "الدولة"؟

ثمة تفكك لمركزية الدولة نفسها، ويُعدّ واضحاً أن معنى السياسة دخل في حالة تشظٍّ، ولم تعد الدولة صاحبة القول الفصل فيه، وأصبحت هناك فواعل عديدة داخل الوحدة الدولية وخارجها، ويصعبُ الحديث عن إدارة أو مركزية دولية لما يتصل بالسياسة!

إنَّ تعدد الفواعل واختلاف وزنها النسبي في تحديد أولويات الدولة والسياسة يرتبط بتطور هام وهو عدم مركزية أو عدم هرمية القضايا⁷⁹، فأى أمر يمكن أن يكون على رأس الأولويات ويستقطب الاهتمام، ويثير استجابات، في أي وقت من الأوقات، كأن يصبح فجأة "قضية رأي عام"، ويجب إيلاؤه أهمية متناسبة مع اللحظة والتلقي الجمعي أو الافتراضي له.

يلاحظ آلان تورين، مثلاً، أن المجتمع في فرنسا -وهي بلد ذو تقاليد جمهورية وإدماجية مبكرة نسبياً- "تفتتت إلى جماعات، مع أن الانتقال من الجماعات إلى المجتمع، ومن الهويات الجماعية إلى حكم القانون، كان يبدو في أواخر القرن التاسع عشر الأوربي وكأنه تطور عظيم"، ويتساءل تورين "أفترانا نعيش اليوم حركة في اتجاه معاكس؟"⁸⁰. وهذه التحولات النسبية لا تمثل قطيعة، وهي لا تنفي أن ثمة عودة للتمركز حول الدولة ومقولة الدولة مع بروز التحديات المتزايدة للعنف والإرهاب وتزايد مخاطر "فشل" الدول والمجتمعات.

ولكن مدارك السياسة ومقتضياتها، إذ تتمركز حول الدولة فإنها تمثل فرصة وتهديداً في الوقت نفسه؛ ذلك أن السياسة إذ تتمركز حول الدولة تصبح "ترياقاً مسموماً"، وتكون أكثر خطورة عندما تكون تمركزاتها حول الدوائر الضيق، وعندما تفقد شرعيتها أو قبولها لدى الذين يُفترض أنها أقيمت من أجلهم يصبح ثمة فجوة متنامية، ويزداد إمكان التغلغل فيها إلى داخل الدولة نفسها.

⁷⁹ كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 49، ينقل عن

Robert Kohne and Joseph Nye (eds), *Power and Interdependence*, (Boston: Little Brown, 1977).

⁸⁰ آلان تورين، براديجما جديدة لفهم عالم اليوم، مرجع سابق، ص 29.

النظام السياسي

عندما تتمركز السلطات حول النظام السياسي – كما هو الحال في منطقة الشرق الأوسط – يحدث أن تكون الأولوية للنظام على الدولة، وللدولة على المجتمع، وهذا يعني أن مدارك السياسة تكون محكومة بإرادة النظام والقائمين عليه، وعادة ما يتمركز الأمر حول صانع القرار الرئيس متمثلاً بفرد أو مجموعة من الأفراد المحيطين به.

وفي الوقت الذي يمثل ذلك – بحد ذاته – فرصة للقائمين على السياسة والدولة، نظراً لسهولة حصر فواعلها وصنع سياساتها وتنفيذها، إلا أنه يمثل مصدر تهديد أيضاً، لأن طريقة تحديد ما يمثّل سياسةً، أي تهديداً – فرصة، تتحدد بأولويات وتفضيلات مدارك فرد أو مجموعة أفراد، قد لا تكون لديهم المعرفة والدراية والاستعداد الكافي للتعاطي مع مصادر تهديد – فرصة واسعة ومتزايدة، وقد لا يكون معنى التهديد – الفرصة متمحوراً حول بقاء نظام الحكم أو عصبه الحكم نفسها، ولو كان ذلك على حساب المجتمع والدولة.

يمكن هنا تعرّف أحد أوجه الـ "بدون – أساس" المتصور في الدراسات المعرفية والثقافية، ذلك أن النظم أو القوى الاستبدادية لا تعرف لماذا ولا بواسطة ماذا تتمركز حولها السياسة وتحديد ما يمثل فرصة – تهديداً، إنها هي نفسها تسقط، أولاً، ضحية هذا الأمر قبل أن تصبح استبدادية. وقد تفعل ما تفعل "بدون لماذا"، "بدون علة"، "بدون – أساس".

ففي السياسة والدولة في المنطقة، تحل إيديولوجيا السياسة محل التفكير والتداول فيها، وتميل الأمور لحسبان الدولة مؤسسة قهروضبط وتوجيه وإلزام من قبل السياسي أو الدولي على الاجتماعي⁸¹، فالشمولية القائمة في أكثر نظم الحكم في المنطقة تُركز السياسة أو تقيّمها على أفكار ومقولات أو بنى عقديّة مثل المقولات القومية أو الإسلامية، في وضع شبيه جداً بمنطق الفرقة/العصبة الناجية، هنا تلتهم الدولة السياسة، أو تحتومها، وتعيد إنتاجها على شاكلة نظام الحكم، بحيث تنتفي عملياً أي فسحة للسياسة والتداول؛ بل تصبح أي دعوة للسياسة أو الاختلاف هي مصدر تهديد لـ "الدولة"!

إنّ النظم وإدارة الحكم في دول منطقة الشرق الأوسط غالباً ما تقوم على سياسات مفروضة من أعلى، وقد لا تكون وثيقة الصلة بأولويات المجتمع والدولة، وإنما بأولويات ومدارك

⁸¹ المرجع السابق.

النظام السياسي وإيديولوجيته وعصبته الحاكمة وتفاعلاته الإقليمية والدولية. كما أنها أقل قدرة -على المدى البعيد- على التفاعل النشط مع متطلبات النظام العالمي.

وأما النظم الديمقراطية -وهي على العموم غير موجودة في المنطقة- فتتسم عموماً بالمشاركة والمسؤولية المؤسسية والاجتماعية والبدائل والتكيف والاستمرارية، وربما كانت أكثر تردداً بالقرارات العسكرية وقرارات الحرب، وقد ينسحب ذلك على الإنفاق العسكري وديناميات الأمن، رغم أن هذا غير مثبت بالتمام. وثمة تقديرات مختلفة حول تأثير طبيعة النظام السياسي هل هو رئاسي أم برلماني أم مختلط؟ وحول طبيعة الدولة، هل هي اتحادية أم فدرالية إلخ... في نمط الأمن القومي؟ وهذا باب يتطلب الكثير من التدقيق والتقصي.

الجيش والسياسة

إنَّ تاريخ الشرق الأوسط، هو "تاريخ السيف" أو تاريخ الجيوش، وإن الكلام على الجيش والقوة والغزو والجهاد يُعدُّ كلاماً ملازماً لمعظم التحولات التي طرأت على المنطقة أو حدثت فيها، من الخارج أو الداخل. ويكاد الجيش أن يمثل الخيط المتصل في تاريخ المنطقة وفي نسيجها المجتمعي وتشكلها السياسي والدولتي.

وتصعبُ مقارنة دور الجيش في السياسة والدولة في الفضاء الإقليمي؛ ذلك أنَّ تحديد بنيته ورسالته ودوره يُعدُّ عملاً شاقاً، وإن لفظة أو تسمية الجيش استُخدمت على نطاق واسع بمعانٍ متعددة، وأحالت إلى قوى متناقضة في كل شيء ما عدا كونها "قوة عسكرية مسلحة".

لقد غلَّفَ الكثير من الفقهاء وعلماء السياسة تلك اللفظة أو التسمية بغلاف عقديّ-فقيّ

لم يكن دائماً متناسباً أو متوافقاً مع معانيها المفترضة، كما لم يكن متطابقاً مع دورها ووظيفتها الفعلية. وقد كانت هذه الأدلجة جزءاً من دينامية ضرورية -من منظور فواعل السياسة والدولة- من أجل خلق جيش أو عسكر متماسك تحت راية الحكم

يتفاوت الوزن النسبي لتأثير الجيوش في السياسة والدولة في الشرق الأوسط، باختلاف وتفاوت أوضاع كل بلد، كما تتأثر بطبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية.

الخليفي أو السلطاني أو الأميري أو الجمهوري. وهذا يعزز الفكرة القائلة إنَّ الدولة بالأساس "كيان عسكري"، وهو ما تذهب إليه آراء مايكل مان⁸²، وأنتوني جیدنز أيضاً⁸³.

إنَّ هذا يفسر إلى حدٍّ ما كيف حدث أن تركزت السياسة والأمن في الدولة والنظام السياسي حول العسكر. ويأتي في هذا السياق فكرة الخدمة الإلزامية، والمواطنة أو "الجنسية المشروطة" بأداء عمل هام لأمن الدولة، كما حدث بين الدولة وكردا في سورية في مرحلة ما بعد الاستقلال⁸⁴، وتمجيد الشهداء أو ضحايا الحروب والمواجهات دفاعاً عن الوطن والدولة، والعيد الوطني الذي عادة ما يكون تخليداً لعمل عسكري أو شبه عسكري أدى إلى الاستقلال أو قيام الدولة.

ويتفاوت الوزن النسبي لتأثير الجيوش في السياسة والدولة في الشرق الأوسط، باختلاف وتفاوت أوضاع كل بلد، كما تتأثر بطبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية. غير أن تواتر ذلك التأثير يزداد حضوراً، تحديداً من انفجار الإقليم وازدياد حدة المواجهات داخل دوله وفيما بين فواعله نفسها، كما يتأثر بازدياد المواجهات بين الدول والفواعل الكبرى وديناميات التغلغل الخارجي في المنطقة. ويُعدُّ واضحاً أن الكلمة الأولى لا تزال للجيوش والمؤسسات العسكرية والأمنية.

غير أن التحول الرئيس في دور الجيوش في سياسات المنطقة، هو بروز ظاهرة "الحرب الهجينة"⁸⁵، التي تدفع بأطرافها لاستخدام أنماط وأدوات حرب مركبة يتداخل فيها المادي والمعنوي، والفواعل والشبكات والتدفقات أكثر من الجيوش بالمعنى التقليدي، واستخدام بنى وأنماط موازية أكثر من البنى والأنماط التقليدية، مثل التنظيمات المسلحة متعددة الجنسيات والحرب الإعلامية والرمزية. وهذا ما تجسده بقوة ديناميات وكيفيات الحرب الدائرة في سورية وحولها منذ آذار/مارس 2011 وحتى الآن.

⁸² كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 80.

⁸³ Anthony Giddenes, *The Nation – State and Violence*, (Cambridge: Polity Press, 1985).

⁸⁴ محمد جمال باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

⁸⁵ انظر مثلاً: عقيل سعيد محفوض، خط الصدع؟ في مدارك وسياسات الأزمة السورية، (بيروت: دار الفارابي، 2017).

ثامناً- عودة المسألة الشرقية

تعرضت مفاهيم السياسة والدولة والوطن والانتماء والهوية والولاء وغيرها في المنطقة العربية والشرق الأوسط لهزات أو رضّات وتمزقات عنيفة، تحديداً مع موجة ما سُمّي بـ "الربيع العربي"، وثمة تغير كبير في أنماط القيم السياسية والموقف من الدولة، كما تشهد المنطقة صراعات شديدة حول طبيعتها واتجاهات التفكير والفعل السياسي فيها، وطبيعة اندراجها في النظام العالمي؛ ذلك أن السياسة الدولية تشهد بدورها صراعاً متزايداً حول تحديد طبيعتها والوزن النسبي للقوى المهيمنة عليها.

وعندما نتحدث الدراسة عن "عودة المسألة الشرقية" فهذا يحيل إلى عودة ديناميات سياسية مركبة تتمثل في:

- "إعادة إنتاج" للهيمنة العالمية على المنطقة العربية والشرق الأوسط، و"عودة الصراع" على المنطقة بين فواعل دولية متنافسة، ووفق أجندات متعاكسة على العموم، ولكن مع الحرص على ألا يؤدي ذلك إلى اندلاع مواجهات مباشرة بين تلك القوى والفواعل، ومن الواضح أن الولايات المتحدة وروسيا تحاولان احتواء أي انزلاق محتمل لصراع مباشر بينهما حول سورية والمنطقة.

- "إعادة إنتاج" للنظام الإقليمي وفواعله المهيمنة، ولنمط السياسة وطبيعة الدولة فيها. وتمفصله مع النظام العالمي، وماهي الغلبة لأي مشروع من بين المشاريع، وما هي اتجاهات ذلك، إذ تشهد المنطقة صراعاً محتدماً بين إرادات ورهانات إقليمية مختلفة، تتمثل بـ إيران وتركيا ومشروعهما، وكذلك إسرائيل ومشروعها، فيما يبدو العالم العربي محكوماً بإرادات ورهانات الآخرين أكثر منها رهاناته هو، بما في ذلك محاولة عدد من الدول العربية، مثل السعودية، أن تكون صاحبة مشروع إقليمي، عنوانه مناهضة إيران.

- "إعادة إنتاج" لنظام السياسة والدولة، طبيعة الدولة والعلاقات الاجتماعية والتعددية ونظام الحكم والمقولات الحاكمة والموقف من القضايا الإقليمية والدولية، وديناميات الاختراق والتبعية، وديناميات الاستقلال، والتحالفات والتحالفات المضادة، إلخ.



- "إعادة إنتاج" لفواعل السياسة الموازية للدولة والشبكات والتدفقات، بما في ذلك إحياء وتجديد لديناميات متعاكسة، فواعل اندماج وإدراج وفواعل مقاومة واستقلال. ويُعدّ واضحاً أن نظام التدفقات المادية والمعنوية محكوم بأوليات ورهانات عدد من الدول الخليجية التي تتمفصل في سياساتها مع الغرب وإسرائيل. وقد تمكنت من خلق ديناميات متعددة للتأثير في السياسات العامة للدول في المنطقة، سواء أكان ذلك من حيث الريوع المباشرة، أم من حيث التأثير في العمالة الوافدة، علاوةً على التأثيرات المرتجعة والعكسية لتلك العمالة في الدول الأم. وقد حرصت دول الريوع الأحفورية على خلق ديناميات تغلغل واختراق لدول ونظم حكم وسياسات الدول الفقيرة والطالبة للموارد، بما يضمن تأثيراً نشطاً وأحياناً مقررّاً على سياساتها.

خاتمة

لئن كانت الحرب العالمية الأولى ونهاية المسألة الشرقية أدت إلى قيام الدولة الحديثة أو ما يعرف بـ "دولة الاستعمار" أو "دولة الانتداب" في المنطقة، إلا أن طبيعة الدولة تغيرت طوال العقود التالية لما بعد الاستقلال، وقد ظهرت "دولة ما بعد الاستعمار" أو "الدولة الوطنية"، و ثم كانت "الدولة التسلطية" أو "الدولة المتضخمة"، ثم "الدولة الفاشلة" أو مؤشرات انهيار الدولة، وبالمقابل مؤشرات بقائها وتعزيزها أو تأكيدها.

وإذا اتسمت السياسات بالتحول والتغيير، إلا أن هناك بالمقابل مؤشرات كثيرة على استمرارية في ديناميات السياسة أيضاً؛ بل عودة إلى ديناميات صراع وتغلغل واختراق كانت سائدة قبل مئة عام وأكثر في مرحلة ما عرف باسم "المسألة الشرقية".

ويُعدُّ نافلاً القول: إنَّ ما يحدث في المنطقة ليس "عودة" للمسألة الشرقية أو "استعادتها" كما كانت في الماضي، وإنما "إعادة إنتاجها"؛ ذلك أن المنطقة لم تشهد تحولات يمكن أن تمثل قطيعة أو قطائع معرفية أو تاريخية أو سلوكية في طبيعة الدولة والنظم السياسية وديناميات التفاعل بين دول الإقليم أو التفاعل مع النظام الدولي.

هذا، ورغم ما في هذا الكلام من تعميم أو تقدير قد يكون متسرعاً بعض الشيء، إلا أنَّ الأمل والدافعية للعمل والتغيير يمثلان هما الآخران فواعل سياسية واجتماعية وثقافية أيضاً. وقد أظهرت تجربة السياسة في المنطقة أن الأفكار يمكن أن تتحول إلى وقائع، إذا ما توافرت الظروف والجهود والموارد اللازمة.

يبقى أن تلمس خطوط الاستمرارية-التغيير في السياسات هو من الأمور ذات الأولوية أمام الجماعة العلمية وأمام فواعل السياسة في المنطقة، وأمام المعنيين بها من خارجها، في لحظة معقدة ولا يقينية إلى أبعد الحدود.



المراجع

باللغة العربية

الكتب

1. أبو زيد، أحمد. الدولة في العالم الثالث: رؤية سوسيولوجية. القاهرة: دار الثقافة، 1985.
2. أواميل، علي. الإصلاحية العربية والدولة الوطنية. بيروت: المركز الثقافي العربية – دار التنوير، 1985.
3. الأيوبي، نزيه. العرب ومشكلة الدولة. بيروت: دار الساق، ط1، 1992.
4. تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. ترجمة: أمجد حسين بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.
5. بادي، برتران وماري-كلود سموتس. انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي. ترجمة: سوزان خليل. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.
6. الدولة المستوردة: غربنة النظام السياسي. ترجمة: شوقي الدويهي. بيروت: دار الفارابي، 2016.
7. الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وبلاد الإسلام. ترجمة: لطيف فرج. بيروت: مدارك للأبحاث والنشر، 2017.
8. بادي، برتراند. التنمية السياسية. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2001.
9. سوسيولوجيا الدولة. ترجمة: جوزيف عبد الله وجورج أبو صالح. بيروت: مركز الإنماء القومي، دون تاريخ.
10. باروت، محمد جمال. التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
11. برومبغ، دانيال. التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟. بيروت: دار السابق، 1997.
12. بك، أولريش. مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود. ترجمة: علا عادل وآخرون. القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ط1، 2013.



13. بودريار، جان. المصطنع والاصطناع. ترجمة: جوزيف عبد الله. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2008.
14. بورديو، بيير. عن الدولة: دروس في الكوليج دو فرانس. ترجمة: نصير مروة. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2016.
15. تورين، آلان. براديفما جديدة لفهم عالم اليوم. ترجمة: جورج سليمان، مراجعة: سميرة ريشا. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2011.
16. دبشي، حميد. ما بعد الاستشراق: المعرفة والسلطة في زمن الإرهاب. ترجمة: باسل عبد الله وطفة، مراجعة: حسام الدين محمد. إيطاليا: منشورات المتوسط، 2015.
17. دومون، بول وفرانسوا جورج. "موت الإمبراطورية: 1908-1923"، في: روبير مانتران (إشراف)، تاريخ الدولة العثمانية. ج2، ترجمة: بشير السباعي. القاهرة: دار سينا، 1993.
18. سعيد، إدوارد. الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء. ترجمة: كمال أبو ديب. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1984.
19. سعيد، إدوارد. الثقافة والإمبريالية. ترجمة: كمال أبو ديب. بيروت: دار الآداب، ط1، 1997.
20. سلامة، غسان. المجتمع والدولة في المشرق العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987.
21. ضاهر، مسعود. مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي. نيقوسيا-قبرص: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1994.
22. العروي، عبد الله. مفهوم الدولة. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1984.
23. فرومكين، ديفيد. سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط الحديث، 1914-1922. ترجمة: أسعد الياس. بيروت: دار الريس، 1992.
24. فيذرستون، مايك وآخرون. محدثات العولمة. ترجمة: عبد الوهاب علوب. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ط1، 2000.
25. كوثراني، وجيه. الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل. بيروت: دار الطليعة، 2000.
26. بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني: قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.



27. محفوظ، عقيل سعيد. الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013.
28. السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغيير. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
29. جدييات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.
30. خط الصدع؟ في مدارك وسياسات الأزمة السورية. بيروت: دار الفارابي، 2017.
31. نصر، سيد ولي رضا. اللّفيانان الإسلامي: الإسلام وتشكيل سلطة الدولة. بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2016.
32. النقيب، خلدون. الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1991.
33. هلال، علي الدين وجميل مطر. النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات العربية-العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
34. هوبزباوم، إريك. عصر الامبراطورية: 1875-1914. ترجمة: فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.
35. عصر التطرفات: القرن العشرون الوجيز، 1914-1991. ترجمة: فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.
36. يسين، السيد. شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2009.

الدراسات والدوريات والمواقع الإلكترونية

1. أركون، محمد. "الإسلام: عالم وسياسة". ترجمة: هاشم صالح. مجلة الفكر العربي المعاصر. بيروت: العدد 47، 1987.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المنعة لدراء المخاطر، 2014". نيويورك: البرنامج، 2014.



3. عبد الجبار، فالح. "إشكالية الوطني والإثني/المذهبي في العراق". إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع. العدد الأول، شتاء 2008.
4. فيريليو، بول. "عندما اخترع الإنسان السيارة اخترع معها حادث السيارة"، حوار: آن دياتكين، ترجمة: بسام حجار، جريدة المستقبل، 29 كانون الثاني/يناير 2006.
<http://almustaqbal.com/article/160901/?page=1>
5. محفوض، عقيل سعيد. "كيف رسمت الحدود في الشرق الأوسط؟"، دراسة. دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016.
6. "من المظلومية إلى الفعل: تحديات فواعل المقاومة في عالم ما بعد الأحادية الغربية"، في مؤتمر: "غرب آسيا في عالم ما بعد الأحادية الغربية: تحديات المرحلة الانتقالية". بيروت، 7 أيلول/سبتمبر 2017.
7. ليفياتان المشرق: حول نشوء "الدولة الوطنية" أو "دولة ما بعد الاستعمار" في سورية، مقاربات تفسيرية. مخطوط غير منشور.

باللغة الإنكليزية

الكتب

1. Atabaki, Touraj. *The State and the Subaltern: Modernization, Society and the State in Turkey and Iran*. London, New York: I.B.Tauris, 2007.
2. Barr, James. *A Line in the Sand: Britain, France and the Struggle that Shaped the Middle East*. Simon & Schuster, 2012.
3. Brown, Carl. *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game*. London: I. B. Tauris, 1984.
4. Giddenes, Anthony. *The Nation – State and Violence*. Cambridge: Polity Press, 1985.



5. Myrdal, Gunar. "The 'Soft State' in Undeveloped Countries", in: Paul Streeten, (Edit.), *Unfashionable Economics: Essays in Honour of Lord Balogh*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1970.
6. *Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations*. 3 Vols. New York: Pantheon, 1968.

المواقع الإلكترونية

1. Figures at a Glance, Statistical Yearbooks, *UNHCR*, 19 June 2017.
<http://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html>
2. Messner, J. J. et al. "Fragile States Index 2018". *The Fund for Peace*. 24 April 2018. <http://fundforpeace.org/fsi/2018/04/24/fragile-states-index-2018-annual-report/>
3. Messner, J. J.. "Fragile The Fund For Peace States Index 2015". *The Fund For Peace*. <http://library.fundforpeace.org/library/fragilestatesindex-2015.pdf>
4. *Failed States Index, 2014*. Washington: The Fund for Peace, 2014.
<http://library.fundforpeace.org/library/cfsir1423-fragilestatesindex2014-06d.pdf>



عقيل سعيد محفوظ

- كاتب وأكاديمي سوري.
- حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة حلب، 2006.
- تتركز اهتماماته العلمية حول المنطقة العربية وتركيا وإيران والكردي؛ وقد تركزت أعماله وكتاباته البحثية مؤخراً على ما يتصل بالأزمة السورية.
- رئيس قسم الدراسات السياسية في مركز دمشق للأبحاث والدراسات-مداد.
- يكتب تحليلات ومقالات الرأي عن الشؤون السورية والإقليمية والدولية في موقع "الميادين" وفي منابر بحثية وإعلامية أخرى.
- صدر له:
- كتب

- جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
- سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
- السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغيير، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
- تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟ (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
- تركيا والغرب: "المفاضلة" بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).
- الأكراد، اللغة، السياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).
- خط الصدع؟ في مدارك وسياسات الأزمة السورية (بيروت: دار الفارابي، 2017).
- قيد النشر
- الأمن في عصر الحداثة الفائقة: المفاهيم، الأبعاد، التحولات، (مخطوط تحت النشر).



- كورد نامہ: في أسئلة السياسة والحدثة لدى الكرد، (مخطوط).

○ دراسات وأبحاث

- سورية وتركيا: "نقطة تحول" أم "رهان تاريخي"؟ (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012). (الالكتروني).
- الحدث السوري: مقارنة "تفكيكية"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012). (الالكتروني).
- الخرائط المتوازية: كيف رسمت الحدود في الشرق الأوسط؟ (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).
- دروس الحرب: أولويات الأمن الوطني في سورية، مقارنة إيطالية، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).
- صدوع الجزيرة: في تحديات وتحولات المسألة الكردية في سورية، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).
- مفهوم الأمن: مقارنة معرفية إيطالية، (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للأبحاث والدراسات، 2016).
- مراكز التفكير: المحددات، الكيفيات، التحديات، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2017).
- القنفذ والثعلب: الولايات المتحدة إزاء الأزمة السورية، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2017).
- العنف المقدس: في الأسس الثقافية لعنف الجماعات التكفيرية، (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للأبحاث والدراسات، 2017).
- ضفدع نيتشه؟ مقاربات معرفية في قراءة الأزمة السورية، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2017).
- حيث يسقط الظل! الولايات المتحدة إزاء الأزمة السورية، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2018).



○ أوراق بحثية في مؤتمرات أو كتب جماعية:

- "العرب في تركيا": محور تواصل أم تأزيم؟ بحث في مؤتمر العرب وتركيا نُشِرَ في كتاب جماعي (2012).
- سياسات إدارة الأزمة السورية: "الإدارة بالأزمة"؟ بحث في كتاب جماعي، (2013).
- الشرق الأوسط بعد 100 عام على الحرب العالمية الأولى: من "المسألة الشرقية" إلى "الدولة الفاشلة"، هل هناك سايكس-بيكو جديد؟ (مؤتمر بيروت 19-22 شباط/فبراير، 2015).
- من المظلومية إلى الفعل: تحديات فواعل المقاومة في عالم ما بعد الأحادية الغربية، في مؤتمر: (غرب آسيا في عالم ما بعد الأحادية الغربية: تحديات المرحلة الانتقالية، بيروت، 7 أيلول/سبتمبر 2017).
- في ثقافة الكراهية: الظاهرة الدينية، الحرب، التوحش، (المؤتمر الدولي الأول لحوار الأديان، بيروت، 12-13 أيلول/سبتمبر 2017).
- العبور إلى الهوية: في الاستجابة الممكنة لتحديات ما بعد الحرب في سورية، (مؤتمر الهوية الوطنية: قراءات ومراجعات في ضوء الأزمة السورية، دمشق، 20-21 كانون الثاني/يناير 2018).



مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

Damascus Center For Research and Studies

سورية - دمشق - مزة فيلات غربية - خلف بناء الاتصالات - شارع تشيلي - بناء الحلاق 85

Damascus - syria

Tel: +963 116 114 776

Fax: +963 116 114 731

www.dcrs.sy

info@dcrs.sy